الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: تجارة دولية

أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2015)

من إعداد الطالبات:
- عبلة طير
- مبروكة شافية مصطفاوي
- وهيبة يحي

تحت إشراف:
د/ عقبة ريمي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بغداد بنين	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د.عقبة ريمي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ. عبد الحليم الأسود	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إلى من نرجو جواره خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من وهبني الثقة في النفس، واكسبني روح العزيمة والإرادة، إلى الروح الطاهرة التي فارقت الحياة قبل الوصول إلى هذا اليوم "أبي العزيز رحمه الله"

إلى التي رفع الله مقامها، وجعل الجنة تحت أقدامها، إلى بسمة الحياة وسر الوجود "أمي الغالية حفظها الله"

إلى من قاسموا معي الحب والحنان : أخوتي وأخواتي وبالخصوص توأم الروح "صبرين"

إلى زوجات إخوتي وأزواج أخواتي

إلى أنوار البيت وأحباب الله : أولاد وبنات إخوتي وأخواتي

إلى من جمعتني بهم الصدفة: عبلة، وهيبة

إلى رمز الوفاء والإخلاص، إلى من عرفت فيهم معنى الصداقة والأخوة : ناجية، سهام ، سليمة، هدى، حسنة ، جميلة، فوقية، خولة، كلثوم، خديجة، فاطمة

إلى كافة زملاء قسم علوم التسيير وزميلات العمل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من نسيهم اللسان وذكرهم القلب أهدي ثمرة جهدي هذا

مبروكة شافية

الإهداء

إلى كل من ينبض قلبه بحب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم

أهدي عملي هذا بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته عليا

إلى سر وجودي في الحياة

إلى من يرافقني دعائهما دوما وينرهدني رضاؤهما نجاحا والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى شقائق قلبي وسندي في الحياة إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه وأزواجهم وأبنائهم، وأخص بالذكر ابن

الأخت الغالي محمد صلاح الدين

إلى من سأفتقدهم كثيرا ، إلى من جمعني بهم القدر

شافية ووهيبة

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو من بعيد

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نبراسي في الحياة،

إلى الذي تعب وشقى من أجلي إلى من مدني بالقوة،

إلى من علمني الكفاح، إلى من تمنى مواصلة دراستي ،

إلى من زرع في حب الخير، إلى أحن صدر عرفته أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى من حملتني تسعة أشهر، و أرتشقت من صدرها الحب والعطف والحنان،

إلى من وجدت في حضنها الدفء والاطمئنان،

إلى من ظلت شمعة مضيئة لطريقي، إلى من سهرت الليالي لأجلي،

إلى من رحلت دون وداع و دون رجعة، رحلت قبل أن ترى حصادها،

إلى من قال فيها الحبيب المصطفى الجنة تحت قدميها أمي الغالية رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه

إلى زوجة أبي مليكة حفظها الله ورعاها

إلى زوجي المستقبلي عبد الرزاق جعله الله قرة عيني في الدنيا والآخرة

إلى أخي العزيز توفيق وزوجته ريم

إلى حبيباتي أخواتي هدى، عبلة، هاجر، صبرين، الزهرة، بشرى، زينب

إلى أزواج أخواتي

إلى المشاغبان أخواي العزيزان محمد الصالح وأحمد رضا

إلى بنات إخوتي لويزة، أية، نورهان، مبروكة، رجاء، تسنيم، رهف، بيان

إلى أبناء إخوتي تقي الدين، أنور، إسحاق، حسام، حيدر، طلال، طه، قاسم، نوفل، عبد الله، أنس

إلى من جمعتني بهم المذكرة أروع بنات عبلة وشافية

إلى أعز صديقاتي: سمية، أماني، خولة، أسماء، هاجر

إلى كل زملائي بقسم العلوم التجارية

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة

وهيبة

الملخص:

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، فهي الإطار العام لتحرير تجارة الخدمات والذي يضم أكبر عدد من البلدان على المستوى الدولي بما فيها البلدان العربية، فتحرير تجارة الخدمات هي عملية يتم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق مما سيكون له الأثر المباشر على التجارة الدولية، ويعد مسألة النمو الاقتصادي من المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلي إدراكها ، إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، وتحاول هذه الدراسة تحليل آثار تحرير تجارة الدولية في الخدمات (الخدمات المالية) على النمو لمجموعة من الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة، تجارة الخدمات، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(الجاتس)، النمو الاقتصادي، ميزان الخدمات.

Abstract:

The General Agreement on Trade in Services (GATS) is one of the important outcomes of the Uruguay Round. It is the general framework for liberalization of trade in services, which has the largest number of countries at the international level, and the liberalization of trade in services is a process whereby measures are taken to expand access to foreign service providers market which will have a direct impact on international trade, and is the issue of economic growth of important issues that seek many countries to recognizing, as it is the latter among the most well-being and prosperity of society indicators, this study is trying to analyze the effects of liberalization of international trade in the Services on the growth of a group of Arab countries.

Keywords: trade liberalization, trade in services, General Agreement on Trade in Services (GATS), economic growth, balance of services.

الفـــهرس

الفهرس

الشكر	
الملخص	
فهرس الجداول والأشكال	
الفهرس	
المقدمة	أ - ح

الفصل الأول

التجارة الدولية للخدمات والنمو الاقتصادي

تمهيد	8
المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية للخدمات	9
المطلب الأول: التجارة الدولية	9
المطلب الثاني: التجارة الدولية للخدمات	13
المطلب الثالث: تحرير التجارة الدولية	17
المبحث الثاني: التحرير المالي والنمو الاقتصادي	31
المطلب الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به	31
المطلب الثاني: النماذج المفسرة لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي	36
المطلب الثالث: أبحاث أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي	38
خلاصة	48

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على الدول العربية

تمهيد 51

المبحث الأول: تجارة الخدمات في الدول العربية 52

المطلب الأول: أهمية الخدمات في اقتصاديات الدول العربية 52

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية للخدمات في الدول العربية 55

المطلب الثالث: الحواجز أمام التجارة الدولية للخدمات ومبررات تحريرها 61

المطلب الرابع: التزامات الدول العربية في اتفاقية (الجاتس) وإمكانات تفعيل السياسات لتحرير تجارة الخدمات 64

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي 73

المطلب الأول: نماذج الدراسة 73

المطلب الثاني: الدراسة القياسية 83

خلاصة 88

الخاتمة 90

قائمة المراجع 94

قائمة الملاحق 98

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات	15
(2)	جولات الجات	21
(3)	إجمالي تجارة الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	56
(4)	إجمالي صادرات الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	58
(5)	إجمالي واردات الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	59
(6)	ميزان تجارة الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	60
(7)	متغيرات الدراسة	83
(8)	تقدير نماذج الدراسة	85
(9)	نتائج اختبار(Breusch and Pagan)	86

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة

(1)	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	33
(2)	مقارنة توزيع صادرات خدمات الدول العربية مع العالم عامي 2000 و2007	54
(3)	مقارنة توزيع واردات خدمات الدول العربية مع العالم عامي 2000 و2007	55

المقدمـــــــة

تعتبر التجارة الدولية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية أيضا وذلك أن التجارة الدولية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي، وبذلك تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتحرير التجارة الدولية في الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي بالجهود المنفردة للعديد من الدول ومن بينها الدول العربية حيث يشهد العالم اليوم ما يعرف بثورة الخدمات، والتي تتميز بالتوسع السريع في الخدمات كثيفة المعرفة وبتزايد قابلية الخدمات للتبادل التجاري الدولي، فلم يعد بالإمكان أن نتكلم عن تجارة السلع من دون أن ننظر إلى الوجه الآخر لها تجارة الخدمات، التي تؤثر بدرجة عالية باتجاهاتها ونسبها.

من هنا بات تجاهل موضوع الخدمات أمراً مستحيلا في الوقت الراهن، فقطاع الخدمات عرف أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة حيث أصبحت الخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص تمثل نسبة هامة من الناتج المحلي في كل الدول، بل إن قطاع الخدمات بات في عدد كبير من الدول من القطاعات القائدة التي يتم الارتكاز إليها في تنمية قطاعات أخرى مرتبطة بها، وبالتالي ستؤثر بشكل مباشر في معدل النمو الاقتصادي بشكل عام، فتحرير التجارة الدولية في الخدمات لها دور مهم وفعال بوصفها المحرك الأساسي لقاطرة النمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه.

1- **إشكالية الدراسة**:

تكمن الإشكالية الأساسية لموضوع الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو تأثير تحرير التجارة الدولية للخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

2- تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للدراسة فإننا نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بتحرير التجارة الدولية للخدمات؟ و ما هي الأسباب التي أدت إلى تحريرها ؟
- كيف يؤثر التحرير في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي؟
- ما هو واقع تجارة الخدمات في الدول العربية؟
- كيف يؤثر تحرير الخدمات المالية على النمو الاقتصادي للدول العربية؟

3- فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة فقد قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- تحرير التجارة الدولية للخدمات هو عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية .
- التحرير في الخدمات المالية له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي.
- التجارة العربية للخدمات لها دور مهم ومتزايد في النشاط الاقتصادي.
- لتحرير تجارة الخدمات المالية تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

- يرجع اختيارنا للموضوع نظرًا لاهتمام الدول العربية بتنظيم عدد من الجولات والمفاوضات وإبرام مجموعة من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المعنية بتحرير تجارة الخدمات في ظل وضعية التجارة الخدمية وميزان الخدمات في الدول العربية.
- اهتمامنا الشخصي بالموضوع باعتباره يدخل في إطار التخصص.

5- أهمية وأهداف الدراسة:

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها وأهدافها بصفة عامة من خلال :

- ✓ الموقع الهام الذي توليه مختلف الدول العربية لقطاع الخدمات بفروعه المختلقة وتحرير تجارة الخدمات باعتبارها من أهم مرتكزات النمو الاقتصادي.

- ✓ كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التجارة الدولية بمختلف جوانبها، كما أنها تهدف إلى إبراز دور تحرير تجارة الخدمات المالية في الاقتصاد، وتبيان دور تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي.
- ✓ تهدف دراستنا إلى اختبار فرضية مفادها أن لتحرير التجارة الدولية في الخدمات التي يتم التعبير عنها بالخدمات المالية، أثار ايجابية على أداء النمو في الأجل الطويل، في دول عربية مختارة.

6- الدراسات السابقة:

- ✓ فاطمة بوسالم، رسالة ماجستير بعنوان: **آثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية ـ حالة الجزائرـ** ، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (2011/2010)، توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من كبر حجم المساهمة النسبية للبنوك العمومية الجزائرية من إجمالي الأصول المصرفية فان البنوك الخاصة والأجنبية لديها مؤشرات كفاءة أكبر، مما يستدعى النظر في إستراتجية الإدارة لهذه البنوك العاملة بالجزائر حتى تقوى على المنافسة المرتقبة في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ بلقاسم بن علال، اطروحة دكتوراه بعنوان: **سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحهما،** جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، توصلت الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي بنوعيها الداخلي والخارجي والمتبعة في أغلب الدول النامية محل الدراسة من أكثر ثلاثة عقود، كان لها الاثر الايجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة من قبل هذه الدول، كام تم التوصل كذلك الي ان نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية يجب ان يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي والاطار المؤسسي للدول النامية وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ✓ أحمد طارق محمود الأغا، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي تم التعبير عنه بمعدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر ايجابيا بتخفيف وإزالة القيود التنظيمية والقانونية المفروضة على أداء الأسواق المالية في دول العينة.

7- الإطار الزماني والمكاني:

- ➢ تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015.
- ➢ أما الحدود المكانية تتمثل في مجموعة من الدول العربية المختارة وهي: الأردن- الإمارات- البحرين ـ تونس ـ الجزائر ـ السعودية ـ عمان ـ قطر ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب.

8- المنهج والأدوات المستخدمة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة سنعتمد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** الذي اعتمدناه عند التطرق إلى النظريات المفسرة للتجارة الدولية ونماذج النمو الاقتصادي.
- **المنهج الوصفي:** أما في الدراسة التطبيقية انتهجنا المنهج التحليلي الوصفي في أهمية الخدمات في اقتصاديات الدول العربية وكذا تطورها.
- **المنهج الكمي القياسي:** وذلك من خلال صياغة النماذج القياسية (نماذج بانل) لدراسة أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية.

9- صعوبات البحث:

- صعوبة تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات والتفرقة بينهما والمتواجدة في بعض المراجع المعتمدة في الدراسة.
- صعوبة تطابق الإحصائيات التي تخص الموضوع محل الدراسة خلال الفترة 2000-2015، أي اختلاف المصادر و كل مصدر يعطي نسبة معينة.

10- محتوى البحث:

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة قسمنا دراستنا إلى فصلين رئيسيين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسة النظرية للتجارة الدولية للخدمات والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى مبحثين، حيث حاولنا إبراز تحرير التجارة الدولية للخدمات في المبحث الأول بالتطرق إلى التجارة الدولية، التجارة الدولية للخدمات و تحرير التجارة الدولية، أما المبحث الثاني فتضمن التحرير المالي والنمو الاقتصادي من خلال: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به، أهم نماذج النمو الاقتصادي، الخدمات المالية والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني تضمن الدراسة التطبيقية بعنوان دراسة أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلي مبحثين، حيث أدرجنا تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية في المبحث الأول من خلال أهمية الخدمات في اقتصاديات الدول العربية، تطور التجارة الخارجية للخدمات في الدول العربية، الحواجز أمام التجارة الدولية للخدمات ومبررات تحريرها. ولما كان الجانب النظري غير كاف لتوضيح طبيعة العلاقة بين تحرير تجارة الدولية للخدمات المالية والنمو الاقتصادي تم استخدام الجانب التطبيقي القياسي خلال المبحث الثاني لإثبات فرضية الدراسة التي تؤكد على أن النمو الاقتصادي الذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل ايجابي بتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية التي بدورها تمثل المتغير المستقل وذلك باستخدام نماذج بانل.

الفصل الأول
تجارة الدولية للخدمات والنمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد أضحى قطاع الخدمات يلعب دور حيوي في النشاط الاقتصادي للدولة، سواء بكونه مصدر للدخل أو بكونه قطاع للتوظيف، حيث يعتبر الآن من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا و أكثرها استيعابا للعنصر البشري الأمر الذي أدى إلى اهتمام الدول بهذا القطاع.

وقد بذلت جهود كبيرة لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي وصيغت مبررات كثيرة لهذا التحرير، وبطبيعة الحال يحتاج هذا التحرير إلى إطار تنظيمي قانوني ينظم مساره، وقد تمثل هذا الإطار التنظيمي في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أو الجاتس(GATS)، والذي يؤثر بدوره على مستوى النمو الاقتصادي.

ونظرا للأهمية التي يكتسبها النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة ويسهل لها تأدية مهامها وذلك من خلال العمل على بناء إستراتيجية مستقبلية لضمان استدامة ذلك النمو.

ومما سبق نتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم والمحددات الأساسية للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي من خلال:

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية للخدمات.

المبحث الثاني: التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية للخدمات

تحرير التجارة الدولية للخدمات يعتبر من أهم الانجازات التي حققتها المنظمة العالمية للتجارة وقد تم ذلك في جولة الأورغواي، حيث تم الاتفاق على جملة من المبادئ الملزمة لجميع الأطراف وفق المبادئ العامة للمنظمة، فالمفاوضات بشأن الخدمات أخذت وقتا طويلا بسبب حساسية هذا القطاع، ومع ذلك تم الوصول إلى اتفاق ينظم القطاع على المستوى الدولي، ويراعي مصالح مختلف الدول خاصة الدول النامية والأقل نمو.

المطلب الأول: التجارة الدولية

إن التجارة الدولية تكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات معظم الدول إن لم نقل كلها، فمهما تطورت الدولة ورغم كل ما تصل إليه، فلا يمكن أن تبقى بمعزل عن باقي دول العالم الخارجي، فالدولة لوحدها لا يمكن أن تتخصص في كل المجالات وهذا يجعلها تلجأ للخارج إما مصدرة للفوائض أو مستوردة للنقائص، لهذا أخذت التجارة الدولية الحظ الوافر من الدراسة من طرف الاقتصاديين من خلال نظريات ومفاهيم مفسرة لها.

أولا: مفهوم التجارة الدولية

يطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الدوليةمصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية".[1]

- ✓ تعرف التجارةالدولية بأنها "فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الوطنية ".[2]ويمكن تعريف التجارة الدولية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق ويشمل:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة (السلع)

---

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن،1993،ص: 12.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص:13.

- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)

المعنى الواسع ويشمل :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- ✓ الهجرة الدولية للأفراد.

- ✓ تعرف بأنها: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع، والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة ".[3]
- ✓ كما تعرف بأنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ".[4]
- ✓ وتعرف أيضا بأنها: " عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى إتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا ".[5]

ثانيا : النظريات المفسرة للتجارة الدولية

يعتقد معظم الاقتصاديين بأن دراسة نظرية التجارة الدولية يرجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، إذ ظهرت أفكار(آدم سميث A.SMITH)بكتابه المشهور ثروة الأمم THE WEALTH OF NATIONSعام1776إذ أخذ نظرية التكلفة المطلقة التي فحواها: "يمكن أن تقوم التجارة بين دولتين إذا قامت أحداهما بإنتاج سلعة بتكلفة إنتاج مطلقة أقل من الدولة الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة التبادل الدولي وتحقيق الربح التجاري لكلا الدولتين بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزات مطلقة"، وفقا لذلك يكون الأساس لقيام التجارة الدولية هو الاختلاف في الميزة المطلقة،[6] كما ركز على التخصص وتقسيم العمل بقوله: إن اختلاف التكاليف المطلقة يعد أساس قيام التبادل التجاري الدولي، وتقوم معظم الدول فيما بينها لأنها متفاوتة من حيث ظروف الإنتاج، عليه يجب أن تتخصص لكي تستفيد من مزايا تقسيم العمل الدولي في ظل المنافسة التامة، وبما إن هذه النظرية لم تستطيع الإجابة عن العديد من التساؤلات، فقد تمكن(دافيد ريكاردو D.RICARDO)الإجابة عنها من خلال النظرية التي تبين فيها أن قيام التبادل التجاري سببه إختلاف التكاليف

---

[3] جمال جويدان الجمل ، **التجارة الدولية**، مركز الكتب الأكاديمي،عمان،2006، ص:11.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر،2009، ص:08.

[5] محمد بن إبراهيم التوجري، **التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة والبيئة، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007، ص: 49.

[6] سمير حنا بهتام، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة (1990-2009)**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة المواصل، العدد 22، ص:02.

النسبية وليست المطلقة، عليه تعد نظريته الأساس للنظرية الكلاسيكية، ويعتمد في تحليله على أن التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق، إن نظريته عجزت في تحديد معدل الطلب المتبادل، كما تفترض هذه النظرية سيادة المنافسة التامة وقانون ثبات الغلة مع الحجم، أما الاقتصادي (جون ستيوارت ميل J.STUART MIL)فقد أكد على نظرية الميزة النسبية عوضا عن نظرية التكاليف النسبية، إذ يرى أن التكاليف النسبية ماهي إلا تثبيت لكمية الإنتاج لإظهار الفروق في نفقات الإنتاج، وهذا ما يحدد معدل التبادل الداخلي وهولا يطبق على معدل التبادل الدولي وإن اختلاف الكفاءة النسبية لإنتاجية العمل هو أساس تفسير قيام التجارة الخارجية وليس الاختلاف في التكاليف النسبية.[7]

ومن النظريات الحديثة نظرية (هكشر ـ أولين HECKSCHER- OHLIN)المسماة نظرية نسب عوامل الإنتاج، إذ أوضحت أن سبب اختلاف التكاليف النسبية يعود إلى عاملين هما وفرة وندرة عوامل الإنتاج، وحجم وتوسع الإنتاج، إذ ترى أن نسب عوامل الإنتاج تختلف من دولة لأخرى، وأن التجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية لتوفر تلك العوامل، إذ تصدر سلع كثيفة العنصر المتوافر لديها وتستورد سلع كثيفة العنصر النادر، وكذلك سوء توزيع السكان إذ غالبا ما يكون هذا التوزيع غير مناسب مع مساحة الأرض وخصوبتها ومواردها الطبيعية، وتكون أجور العمال منخفضة في الدول ذات كثافة في الأيادي العاملة وبالعكس، لوجود القصور لهذه النظرية كونها توصلت إلى تساوي أسعار عوامل الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري والواقع أنه هناك اختلاف في تكاليف الإنتاج، فضلا عن غياب المنافسة التامة، وتباين الوفرة في التقنيات، هذه الأمور وغيرها أدت إلى فشل هذه النظرية، وهذا الفشل أدى إلى ظهور بدائل منها نظرية دورة حياة المنتج (**ريموند فارنون**) وفقا لهذه النظرية يمر المنتج بثلاث مراحل وهي:[8]

- ✓ مرحلة البدء بإنتاج منتج جديد.
- ✓ مرحلة النضج التي تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، ويبدأ الإنتاج على نطاق واسع بما في ذلك التصدير للدول الأخرى أي أنها تسمح بانتقال عوامل الإنتاج دوليا.
- ✓ مرحلة الوصول إلى المنتج المعياري، وتعود المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب إنتاج المنتج من خلال اتفاقيات التراخيص والمشروعات المشتركة، بناء على ذلك فهي تأخذ بنظر الاعتبار وفورات الحجم وحركة الاستثمار الدولي و استمرارية نظرية المزايا النسبية.

ومنذ سبعينات القرن الماضي بدأت تتكون معالم نظرية التجارة الخارجية الحديثة على يد كل من (بول كروكمان، دكست،نورمان، لانكستروهلبمان)وآخرون فقد يرى(كروكمان)في نقده لنظرية (هكشر–أولين)إنا لاختلاف في هبات

---

[7] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة السابعة، 2008، العدد 73، ص: 13.

[8] سمير حنا بهتام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 4.

عناصر الإنتاج،[9]مابين الدول يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام والمنتجات الزراعية، إلا أنه لا يمكنه القيام بذلك في حالة السلع المصنعة، وما بين أصناف سلع مختلفة من السلعة نفسها، حتى في ظل تفاوت هبات عناصر الانتاج. ومن الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة هي سيادة المنافسة التامة، في حين إن الواقع يدل على سيادة المنافسة الاحتكارية، فضلا عن أن النظرية الحديثة تعتمد على عنصر إنتاجي واحد هو العمل وتزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن التحسن في كفاءة الإنتاج وسيادة المنافسة الاحتكارية وليس التامة، أي تمايز السلع وعدم تجانسها وحرية دخول سوق إنتاج السلع المتميزة والخروج منها، وعليه تستفيد الدول التي تقوم بالتجارة عن طريق ارتفاع الأجر الحقيقي وإنتاج السلع، ومن وفورات الحجم وخفض التكاليف وزيادة القدرة على التصدير.[10]

ثالثا: أهمية التجارة الدولية

من المعروف تاريخيا، أن تزايد ونشأة التجارة الدولية و إزدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في انجلترا، والتوسع في الاكتشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الإيصال، ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الدولية وتضيف إلى ذلك إنقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة فيما يلي:[11]

- ✓ إن التجارة الدولية تقوم على أساس توفير سلع في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل الإنتاج، رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شرائها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.
- ✓ القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.
- ✓ القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واسترداد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.
- ✓ القدرة على الاستعانة بالأيادي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلاد.

المطلب الثاني: التجارة الدولية للخدمات

---

[9] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثامنة،2009، العدد81، ص: 6.

[10] غازي صالح محمد الطائي، **الاقتصاد الدولي**، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1999،ص: 80.

[11] عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الإقتصادية**، التحليل الكلي والجزئي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص ص: 375، 376.

بالرغم من المكانة البارزة التي تحتلها تجارة الخدمات فإنه من الصعب إيجاد تعريف واضح وشامل لتجارة الخدمات فنجد أنها لم تأخذ حظا وافرًا من طرف الاقتصاديين الذين أولو لتجارة السلع أهمية تفوق تجارة الخدمات، واعتبروا التجارة في الخدمات بمثابة تجارة تابعة أو مكملة لتجارة السلع أكثر من كونها تجارة قائمة بذاتها تجلب دخلاً وفيرًا على دول العالم، فتجارة الخدمات انفصلت عن تجارة السلع إلا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

أولا: مفهوم التجارة الدولية للخدمات

يعد تعريف التجارة الدولية في الخدمات أمر بالغ الصعوبة نظرا لحداثة هذا التعبير في الاقتصاد الدولي، وعلى الرغم من النمو المتزايد في قطاع الخدمات إلا أن نسبة صغيرة فقط من ناتج هذا القطاع تدخل في مجال التجارة الدولية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للخدمات والتي تجعلها أقل قابلية للإتجار الدولي قياسًا بالسلع، ومع ذلك تزايد في معدل نمو التجارة الدولية في الخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو التجارة الدولية في السلع في بعض السنوات، حيث أنه خلال الفترة(1990-2000) كانت نسبة الزيادة في تجارة الخدمات تفوق نسبة الزيادة في السلع، إذ بلغت نسبة زيادة تجارة الخدمات308%، مقابل 270 %لتجارة السلع، وقد قدرت صادرات الخدمات في 2004 بحوالي 2125 دولار، بينما قدرت الصادرات السلعية لنفس العام 8957 مليار دولار، وبهذا تمثل تجارة الخدمات 23.6% من إجمالي التجارة العالمية، ومن حيث المبدأ نستطيع أن نفرق بين ثلاث أنواع من الخدمات وهي:[12]

- ✓ الخدمات غير قابلة للإتجار الدولي: ومن أبرز أمثلتها الخدمات الشخصية، الخدمات الاجتماعية، الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى خدمات البنية التحتية.
- ✓ الخدمات محل الاتجار الدولي الفعلي: وهي مجموعة الخدمات التي يمكن إنتاجها في الداخل أو إستيرادها أو تصديرها، ومن أشكالها خدمات نقل البضائع والركاب سواء بالبحر أو الجو أو البر، وخدمات المصارف الدولية، وخدمات التأمين والاتصالات عبر الحدود الوطنية للدول.
- ✓ الخدمات القابلة للإتجار دوليا: هي مجموعة الخدمات التي يمكن إنتاجها في الداخل أو إستيرادها أو تصديرها.

ثانيا: خصائص التجارة الدولية في الخدمات:

تتسم التجارة في الخدمات عموما بثلاث خصائص أساسية تميزها عن التجــارة في السلع تتمثل في:[13]

- ✓ إن عمليتي إنتاج الخدمات واستهلاكها يجب أن تتم في نفس الوقت ونفس المكان من خلال توافر حد أدنى من الاتصال المباشر بين منتجي الخدمة ومستهلكيها هذا ما كان سائد لمدة طويلة، غير أنه في الوقت

---

[12] فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية ـحالة الجزائرـ** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص ص: 16،17.

[13] فاطمة الزهراء بلخير، **أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، سنة2012/2011، ص: 30.

الحاضر يمكن أن يتم هذا في مكانين مختلفين وبين طرفين مختلفين لا يوجد بينهما إتصال مباشر، وعليه فإن إتصال عناصر الإنتاج ورأسمال والعمل والمعرفة تعد مكونات أساسية من مكونات التجارة الدولية في الخدمات.

- ✓ إن أنشطة الخدمات تقوم بتنظيمها السلطات الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي هناك تدخل من طرف الدولة في سوق الخدمات مثل خدمات البنوك والتأمين والمهن الحرة، حيث يخضع عارضوا تلك الخدمات لقيود كثيرة، وتعد اللوائح من التقاليد الراسخة في قطاع الخدمات ويتم وضعها لضمان تحقيق الأهداف الأساسية المشروعة.
- ✓ الصفة الثالثة ترتبط بالصفة الثانية وتتمثل في أن معظم العوائق في مجال تجارة الخدمات نابعة من اللوائح الحكومية وليست نابعة من عائق التكلفة الذي يطبق على الموردين الأجانب مثل فرض رسوم جمركية على السلع، ولذلك السبب فإن الافتراض القائل بإمكانية إزالة القيود في الأجل الطويل والقابل للتحقيق في مجال التعريفة الجمركية في حالة التجارة في السلع ليس صحيحا بالنسبة للتجارة في الخدمات لأن هذه العوائق هي عوائق إدارية بحتة.

ثالثا: تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات

تعددت الطرق والمعايير في تصنيف التجارة الدولية في الخدمات ومن بين هذه المعايير هناك معياران مهمان يمكن إيجازهما على النحو التالي:[14]

✓ المعيار القائم على نوع أو شكل التجارة في الخدمات:

يعتمد هذا المعيار على الشكل الذي تتخذه التجارة الدولية في الخدمات، والتي قد تتخذ أحد ثلاثة أشكال رئيسية هي:

- **خدمات متعلقة بالاستثمار:** كالخدمات البنكية والمهنية وخدمات التوظيف وخدمات الفنادق.
- **خدمات متعلقة بالتجارة:** مثل خدمات النقل البحري والجوي والبري.
- **خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار:** مثل الاتصالات اللاسلكية والتأمين، وخدمات الكمبيوتر والتعليم والخدمات الصحية والخدمات التي تقدم إستشارات فنية وهندسية.

✓ المعيار القائم على انتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة:

يعتمد هذا المعيار على حركة تنقلات كل من عارضي وطالبي الخدمة وفقا لنوع الخدمة، والتي قد تحتاج أولا إلى هذه التنقلات.[15]

الجدول رقم (1):تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات

---

[14] **نفس المرجع أعلاه**، ص ص: 23، 25.

[15] فاطمة الزهراء بلخير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

الحالة	عدم انتقال المستهلك	انتقال المستهلك
عدم انتقال المنتج	A	B
انتقال المنتج	C	D

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على"فاطمة الزهراء بلخير، **أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2012/2011."

فبالنظر إلى الجدول السابق يمكن التمييز بين الأشكال التالية من التجارة الدولية في الخدمات:

- **الخدمات المنفصلة أو المنعزلة Separated Services**:هي خدمات المجموعة(A)والتي لا تتطلب انتقال عارضي أو طالبي الخدمة أي المنتج أو المستهلك بين الدول أو كل منهما للآخر، وإنما تنتقل الأنشطة الخدمية من خلال وسائل أخرى. ومن أمثلة هذه الخدمات: خدمات النقل البري والبحري والجوي، خدمات الاستشارات القانونية والطبية والهندسية والمالية والتي تتم عن طريق وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر وهو ما يعني أن التقارب المادي ليس ضروريا، الأمر الذي يجعل التجارة الدولية في مثل هذه الخدمات تشبه التجارة الدولية في السلع .
- **الخدمات المتمركزة في مواقع عارضها Provider Located Services**:هي خدمات المجموعة(B)، والتي تتطلب إنتقال مستهلك أو طالب الخدمة إلى بلد منتجها أو عارضها، وتمثل هذه الخدمات قطاعا كبيرا من أنواع الخدمات، مثل: الخدمات السياحية وخدمات التعليم، والخدمات الطبية بالخارج وتسهيلات الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات ويلاحظ في جميع هذه الأنماط إستحالة تقديمها خارج موطنها.
- **الخدمات المتمركزة في مواقع طالبها Demander Located Services**: هي خدمات المجموعة(C)، وهي الخدمات التي ينتقل فيها المنتج أو عارضي الخدمة إلى دولة مستهلك الخدمة أو طالبها، ومن أمثلة هذه الخدمات: الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين، وفي الغالب تأخذ هذه الخدمات شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا أرادت المصارف الأمريكية أو الأوروبية إكتساب حصة سوق خدمات التجزئة المصرفية في الجزائر، ينبغي عليها التواجد في السوق المصرفي الجزائري، وهذا يتطلب تحرك رأس المال في شكل إستثمار أجنبي مباشر ومثل هذا النوع من الخدمات يتطلب التقارب المادي بين المتعاملين في الخدمات.[16]

[16] فاطمة بوسالم، **مرجعسبق ذكره**، ص:25.

- **الخدمات المرتبطة أو غير المنفصلة Non-Separated Services**: هي خدمات المجموعة(D)، والتي تتطلب إنتقال منتج الخدمة أو طالبها أو مستهلكها أو عارضها إلى بلد آخر للعمل به وتقديم الخدمة إليه، وقد ينتقل كل من المنتج والمستهلك معا لبلد ثالثا عند تقديم وطلب الخدمة، ومثال على ذلك بعض الخدمات المالية المقدمة من بنك أجنبي إلى مستهلك أجنبي آخر في بلد ثالث، وهو ما يعرف بالتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، والمقصود بذلك كما حددته الاتفاقية، أن ينتقل مقدم الخدمة سواء كان شخصا طبيعيا كالخبراء مثلا، أو شخصا معنويا كالعاملين لمؤسسة أو شركة معينة إلى بلد عضو آخر للعمل بها على سبيل التقيد، ويشترط في هذا العمل أن يرتبط بتقديم الخدمة.[17]

المطلب الثالث: تحرير التجارة الدولية للخدمات

يلاحظ أنه من السهل معرفة المقصود بتحرير التجارة الدولية في السلع، فهي تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التي تفرض على السلعة عند عبورها للحدود من دولة إلى دولة أخرى، لكن إلى أي حد يمكن تطبيق هذا المفهوم ـ أي عبور الحدود بالنسبة للخدمات.

أولا: مفهوم ومجالات تحرير تجارة الخدمات:

1ـ مفهومها:

إن معنى التحرير بالنسبة للخدمات هو التحرير من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أي أن القضية المطروحة ليست إزالة التعريفة الجمركية التي تعترض الخدمات عند عبورها الحدود، كما هو الحال في السلع حيث ليس ثمة تعريفات جمركية، وليست هناك نقط عبور في حالة الخدمات، ولكن القضية المطروحة هنا هي النظام الداخلي في البلاد المختلفة، ومعنى ذلك أن المفاوضات متعددة الأطراف في الخدمات امتدت ولايتها إلى القيود واللوائح الداخلية بعد أن كانت مقصورة على القيود التي تطبق على نقط العبور.[18]

إن تحرير تجارة الخدمات ينطوي على فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية من خلال إزالة العوائق التي تعترض التجارة، ومن خلال تخفيض الإجراءات التي تمنع توفر المعاملة الوطنية وتزيد من فرص النفاذ للأسواق.[19]

على ذلك فإن مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات ينصرف إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز إتجاههم في مواجهة الموردين المحليين، وبالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم التحرير يشير أيضا"إلى حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد اختيار أي من موردي الخدمة، أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا

---

[17] **نفس المرجع أعلاه** ، ص:25.

[18] علاء كمال، **الجات ونهب الجنوب**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر،1996، ص:76.

[19] James hodg, "**liberalization of Trade in Services in Developing Countries**";the word bank, washington; 2004, p:212.

إذا كان ذلك التدخل الذي يتم لأسباب سيادية ويفرض القيود والحواجز على خدمات بذاتها سواء كان عارضها موردين محليين أو أجانب".[20]

لا ينبغي أن نخلط بين تحرير تجارة الخدمات وبين إلغاء القيود والنظم، لأن الكثير من الخدمات يجب وستظل خاضعة بصورة دقيقة للنظم من أجل الصالح العام، لذلك تفرق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بين حواجز التجارة في الخدمات، التي تشوه المنافسة وتقيد دخول الأسواق من ناحية، والنظم والقواعد الضرورية من أجل إتباع أهداف السياسات المشروعة وضمان العمل المنظم للأسواق من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال تعتبر القيود على عدد الموردين في خدمة معينة أو التفرقة ضد موردين أجانب بمثابة حواجز على التجارة في الخدمات وهي تخضع للتحرير، بينما يعتبر شرط التقيد بالمعايير الفنية أو شروط التأهيل التي تهدف إلى ضمان جودة الخدمات وحماية المصلحة العامة، أشكالا ضرورية للتنظيم .[21]

2ـ مجالات تحرير تجارة الخدمات:

إن تحرير تجارة الخدمات يعني تحرير كافة قطاعات الخدمات التجارية من خدمات مالية، خدمات سياحية وخدمات النقل، خدمات الاتصالات، بالإضافة إلى خدمات التشييد والخدمات الاستشارية وخدمات الترفيه والتعليم ونشاط إنتقال الأشخاص الطبيعيين، ويمكن تبيان المقصود بتحرير كل خدمة تجارية كما يلي :

- ✓ **تحرير تجارة الخدمات المالية:**

يقصد بتحرير التجارة في الخدمات المالية "السماح للمستهلكين المحليين باستخدام خدمات المؤسسات المالية الأجنبية، وكذلك السماح للمؤسسات المالية الوطنية بتقديم خدماتها إلى الأجانب"، و تحرير تجارة الخدمات المالية يتضمن بندين أساسيين هما:[22]

- **الأول**: تقديم الخدمات المالية عبر الحدود أي بواسطة مؤسسة في دولة ما إلى مستهلك الخدمة في دولة أخرى.
- **الثاني**: تقديم الخدمات المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عبر إنشاء شركات تابعة أو فروع أو وكالات بواسطة المؤسسات المالية المقيمة في دولة أخرى بخلاف الدولة المضيفة.

---

[20] حسن عبيد، **"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"**، أوراق اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرةمصر، العدد20، نوفمبر 2002، ص: 7.

[21] عتيقة وصاف، **"آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص: 38.

[22] عادل أحمد موسى إبراهيم، **"أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على سياسات إعادة التأمين في الدول النامية مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2000، ص: 67.

وتتعدد القيود التي تعوق تحرير تجارة الخدمات المالية ووفقا لمفهوم تحرير تجارة الخدمات المالية السابق، حيث يمكن تصنيف هذه القيود إلى نوعين:[23]

- **الأولى:** مجموعة القيود التي تعوق انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، وتتمثل أهم أدوات تلك القيود في الرقابة على أسواق الصرف الأجنبي، من خلال منع المقيمين من التعامل مع المؤسسات المالية في الدول الأجنبية، أو من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين .

- **الثانية:** مجموعة القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق والتمييز في المعاملة الوطنية للشركات التابعة أو الفروع الأجنبية، فالحكومات من شأنها أن تتخذ إجراءات تقيد بها قدرة العارضين الأجانب على النفاذ للأسواق المحلية، وذلك عن طريق إعاقة التواجد التجاري، ومما لاشك فيه أن عارضي الخدمات الأجانب يقارنون بين القواعد التمييزية التي يحصل عليها العارضون المحليون، بالإضافة إلى القواعد المحلية التي قد تمنع التجارة المباشرة. على ذلك فإن الدول التي تلتزم بتحرير تجارة خدماتها المالية تقوم بفتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التأمين بما يتيح لها تقديم خدماتها ومنتجاتها لعملاء الدولة المضيفة لها، بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الالتزام بالسماح للشركات و المؤسسات المالية المشتركة (رأسمال أجنبي، رأسمال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدولة المضيفة، من خلال إطلاق حرية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات. وقد أدى الاتجاه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية إلى إحداث تحولات واسعة في المناخ التنظيمي لأسواق الأوراق المالية والمصارف، من خلال إزالة القيود والإجراءات المعيقة لحركة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها، وإلغاء الرقابة على عمليات التحويل الخارجي، وإطلاق حرية الحركة لمعدلات الفائدة والعملات وأجور الخدمات المصرفية، وإلغاء السقوف الائتمانية وسياسات تخصيص الائتمان، ورفع القيود على عمليات الصرف الأجنبي، وإزالة الحدود والحواجز الجغرافية أمام نشاط المؤسسات المالية، وإلغاء الفوارق بين بنوك الاستثمار والمؤسسات المالية التجارية، وتمثل كل الإجراءات السابقة إجراءات للتحرير المالي، والذي يقصد به:[24]

- **بمفهومه الشامل**: مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا.

---

[23] متولي عبد القادر السيد، **"أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النظام المصرفي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص: 17.

[24] عتيقة وصاف، **مرجع سبق ذكره، ص**، ص: 39، 40.

- **و بمفهومه الضيق**: تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

✓ **تحرير تجارة الخدمات السياحية** :

إن تحرير تجارة الخدمات السياحية يعني ما يلي:[25]

- ✓ أن منظمي الرحلات والفنادق وشركات السياحة والسفر في مختلف الدول يستطيعون مد عملياتهم إلى الدول الأخرى.
- ✓ تسهيل عملية استغلال الاسم التجاري في الفنادق، وعقود الإدارة، وإتفاقيات المساعدة الفنية، والتراخيص وبراءات الاختراع.
- ✓ إذا ما تم منح المعاملة الوطنية بالكامل فإن الشركات الأجنبية ستتمكن من بيع خدماتها وفقا لنفس المعاملة والشروط الممنوحة للموردين والشركات الوطنية، هذه المعاملة ستمكن الشركات الأجنبية قانونا من الحصول على الحوافز والفوائد التي تقدمها الحكومة.
- ✓ ستتمكن الشركات من نقل موظفيها إلى الدولة الأجنبية وترتيب أوضاعهم بدون قيود، وهذه الشركات يمكنها أن تنفذ تحويلاتها الدولية و مدفوعاتها دون قيود.

✓ **تحرير خدمات النقل**:

إن تحرير تجارة خدمات النقل يعني تمكين شركات النقل الأجنبية من فتح فروع أو وكالات لها في الدولة، دون أن تواجه بأي معاملة تمييزية يبنها أو بين الشركات الوطنية، وذلك استنادا لمبدأ الميزات التنافسية، بالإضافة إلى حظر الممارسات الاحتكارية.[26]

✓ **تحرير خدمات الاتصالات**:

من خلال السماح لمقدمي خدمات الاتصالات الأجانب بممارسة أنشطتهم بكل حرية بعيدا عن كل تمييز، وهذا يشمل جميع أنواع الاتصالات مثل: خدمات التلغراف والهاتف والتلكس و إرسال البيانات، مع إستثناء التدابير المتعلقة بخدمات بث وتوزيع البرامج الإذاعية والتلفزيونية.[27]

ثانيا: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

1- **نشأة الجات وتطـــورهـــا**:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من المصاعب والمشاكل خلال فترة الكـساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية، وكان مـن ضمن تلك المشاكل وجود عوائق تفرضها

---

[25] محمد محي مسعد، **"الاتجاهات الحديثة في السياحة"**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص: 108.

[26] عتيقة وصاف،**مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

[27] عتيقة وصاف،**نفس المرجع أعلاه**، ص: 41.

الدول في وجه التجارة العالمية، فكـان لابد من إيجاد وسائل لإزاحة تلك العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولهذا الغرض اجتمع ممثلو 23 دولـة في جنيـف، لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية ووقعوا اتفاقية بهذا الشأن سميت بالاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة (GATT) وهي اختصار للحروف الإنجليزية الأولى لاسمها General Agree mention Trade and Tariffs، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيـة في أكتوبر عام 1947وبدأ تنفيذها في بداية عام 1948انضمت الدول إلى الاتفاقية حتى أصبح في عام 1998عدد الدول المنضمة 132دولة منها ست دول عربية هي (البحرين ومصر والمغرب وقطر وتونس والإمارات) و31 دولة طالبة للعضوية منها خمس دول عربية هي (الجزائـر والأردن وسـلطنة عمـان والسعودية والسودان). هذا وتمتلك الدول الأعضاء في الجات في مجموعهـا مـايعادل95%من تجارة العالم.[28]

جدول رقم (2): جولات الجات:

رقم الجولة	اسم الجولة	سنة انعقاد الجولة	مكان انعقاد الجولة	عدد الدول الأعضاء المشاركة
الأولى	جنيف Genève	1947	جنيف بسويسرا	23
الثانية	أنسيAnnecy	1949	أنيسي بفرنسا	13
الثالثة	توركايTourqay	1951	توركاي بأنجلترا	38
الرابعة	جنيفGenève	1961-1960	جنيف بسويسرا	26
الخامسة	ديلونDillon	1961-1960	جنيف بسويسرا	26
السادسة	كنديKennedy	1967-1964	جنيف بسويسرا	62
السابعة	طوكيوTokyo	1979-1973	جنيف بسويسرا	102
الثامنة	أرغوايUrguay	1994-1986	بونتا دل ـ استه بالأرغواي	108

المصدر: نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية**-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013، ص:49.

وتهدف اتفاقية الجات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ إزالة العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر.
- ✓ تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- ✓ ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة ولتوسيع التجارة الدولية.
- ✓ تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

[28] صفية أحمد أبوبكر، **"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS) "**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسيوط، مصر، 2016/10/09، ص: 967.

- ✓ حسم المنازعات والخلافات عن طريق التفاوض تحت رعاية إدارة الجات .

2ـ مفهوم اتفاقية الجاتس:

هي اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية، سرى مفعولها في جانفي1995 كنتيجة لمحادثات جولة الأورغواي، عقدت المعاهدة لبسط النظام التجاري متعدد الأطراف في قطاع الخدمات بنفس الطريقة التي يقوم بها نظام الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.[29]

يتضمن هيكل الاتفاقية على 6 أجزاء تشكل 29 مادة، ويتعلق الجزء الأول منها بالنطاق والتعريف، والجزء الثاني بالأحكام والمبادئ العامة، ويتعلق الجزء الثالث بالالتزامات المحددة، والجزء الرابع بالتحرير التدريجي، والجزء الخامس بالأحكام المؤسسية، ويتعلق الجزء السادس والأخير بالأحكام الختامية، بالإضافة إلى 8 ملاحق تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق.[30]

أدخلت جولة أورجواي اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وركزت علـى ثلاث محاور رئيسية هي:[31]

- ✓ وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، وتشمل هذه القواعد كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وإزالة العوائق التجارية وقضايا فض المنازعات في حالة حدوث خلاف بين الدول المعنية.
- ✓ تحديد المجال الذي يغطيه الاتفاق، حيث أن هناك أنواعا من الخدمات تسيطر عليها الدولة وخصوصا في الدول النامية، سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وترغب تلك الدول في إغلاق المنافسة العالمية في تجارة تلك الخدمات.
- ✓ مواجهة الاستفادة بالمنافع دون تحمل تكاليف.

3ـ قواعد اتفاقية الجاتس:

يعد الهدف الأساسي من الاتفاقية هو إزالة قيود الخدمات بين الدول الأعضاء بما يمنح الحرية لمستخدمي الخدمات في أي بلد عضو في اختيار الخدمة(مادة الخدمة) و طريقة عرضها.[32]

كما أن الاتفاقية تتضمن شقين من القواعد، نجد فيها :

---

[29] توقيت الاطلاع: 22:30 بتاريخ:2016/12/09)**https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D8%B3**).

[30] وزارة التجارة و الصناعة، اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية، **www.tas.gov.eg**، توقيت الاطلاع: 22:52 بتاريخ: 2016/12/09.

[31] صفية أحمد أبوبكر ،**مرجع سبق ذكره**،ص: 969.

[32] توقيت الاطلاع: 00:50 بتاريخ: 2016/12/12(http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/YemenFourthDay.pdf)

- ✓ **القواعد العامة:** و التي تعبر عن التزامات على كل الدول الأعضاء بالشفافية في إعلان السياسات و القوانين و إتاحة المعلومات لراغبيها من الدول و كذلك عدم إحداث تغييرات في جداول الالتزامات بشكل مفاجئ.
- ✓ **القواعد الخاصة:** فهي جداول تلتزم الدول بتقديمها عن القطاعات التي تلتزم بتحريرها، تحدد وفقها التخفيضات و الاستثناءات و فترات سريانها بشكل نهائي.[33]

4- **مبادئ اتفاقية الجاتس:** يمكن أن نلخصها فيما يلي:[34]

- ✓ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويقصد به قيام كل دولة عضو بمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي دولة عضو أخرى فوراً ودون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها للخدمات وموردي الخدمات من أي دولة أخرى.

ويجوز إعفاء أي دولة عضو من هذا الالتزام ومنح استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقاً للملحق الخاص بهذا الشأن، والذي يشترط الآتي:

- يتم تحديد الاستثناءات وقت بدء سريان الاتفاق.
- قيام مجلس التجارة في الخدمات بمراجعة كافة الاستثناءات الممنوحة لفترة تزيد عن 5سنوات.
- يتم إنهاء العمل بهذه الاستثناءات في التاريخ المحدد لإنهاء الإعفاء.
- يجب ألا تزيد فترة الإعفاء عن 10 سنوات، وفي كل الأحوال يجب أن تخضع هذه الإعفاءات للتفاوض خلال الجولات المتتالية لتحرير التجارة.

- ✓ **مبدأ الشفافية:** ويقصد به قيام كل دولة عضو فورًا بنشر كافة الإجراءات والقوانين واللوائح فور دخولها حيز التنفيذ والتي تؤثر على أو تتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق، وإذا تعذر النشر يمكن إتاحة هذه المعلومات بأي طريقة أخرى.

ويجب على كل دولة عضو الاستجابة فورًا لطلب أي عضو آخر للحصول على معلومات محددة بشأن أي من إجراءاته أو قوانينه، كما يجب إنشاء نقطة اتصال خلال عامين من بدء سريان الاتفاق لتسهيل توفير معلومات محددة إلى الأعضاء الآخرين بناء على طلبهم.

- ✓ **النفاذ إلى الأسواق :** ويقصد به الشروط التي يسمح على أساسها لمورد الخدمة الأجنبي بتوريد الخدمة داخل أسواق دولة أخرى، وقيام الدولة بتقديم التزام معين لا يعني بالضرورة التحرير الكامل للقطاع

---

[33] **نفس المرجع أعلاه.**

[34] وزارة التجارة و الصناعة، **مرجع سبق ذكره.**

الخدمي أو أشكال توريد الخدمة في هذا القطاع، ويمكن ترجمة ذلك عملياً من خلال الاحتفاظ ببعض القيود أو التحفظات على مبدأ النفاذ إلى الأسواق، حيث حدد الاتفاق 6 أنواع من القيود التي يمكن الاحتفاظ بها تحت بند النفاذ إلى الأسواق والتي قد تتخذ إحدى الصور التالية:

- عدد موردي الخدمة (الاعتماد على اختبار الحاجة الاقتصادية).
- قيمة العمليات أو الأصول .
- العدد الإجمالي للعمليات (القيود المفروضة على الوقت المحدد للبث الإذاعي للأفلام الأجنبية).
- العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين (يجب ألا يزيد عدد العاملين الأجانب في كل وحدة عن إجمالي عدد العاملين).
- الشكل القانوني للمنشأة أو الشركات المشتركة (يسمح بالتواجد الأجنبي في شكل فروع فقط).
- نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي (يجب ألا تزيد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي عن 49%).

✓ **المعاملة الوطنية:** ويقصد بها عدم التمييز في المعاملة بين الخدمة وموردي الخدمة الوطنيين والخدمة وموردي الخدمة الأجانب، وهو ما يضمن أن المورد الأجنبي يحصل على نفس المعاملة التي يحصل عليها المورد المحلي، وكما هو الحال بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق قد تحتفظ الدولة تحت بند المعاملة الوطنية ببعض القيود للتمييز بين موردي الخدمة المحليين والأجانب، وقد تتخذ هذه القيود إحدى الصور التالية:

- التمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي.
- الشروط الخاصة بالجنسية و الإقامة.
- الاشتراطات الخاصة بنقل التكنولوجيا.
- الشروط الخاصة باللغة.
- حظر ملكية الأراضي أو العقارات.
- التمييز في المتطلبات الخاصة بالمؤهلات، شروط الترخيص والتسجيل، التدريب.

وفي الحالات التي تبتعد فيها الدولة عن الاحتفاظ بأي من القيود السابق الإشارة إليها قد يدرج بالجدول تحت بند النفاذ إلى الأسواق و/أو المعاملة الوطنية أنـه لا تـوجد قيود، وقد ترغب الدولة في عدم تقديم التزام لتوريد الخدمة من خلال شكل معين من أشكال التوريد ويدرج بالجدول أنه لا يوجد التزام بالتحرير، وفي بعض الأحوال قد يدرج أمام أحد أشكال توريد الخدمة وهو ما يعني عدم إمكانية تقديم الخدمة لأسباب فنية.

وبالإضافة إلى البندين الخاصين بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية توجد خانة أخرى بجدول الالتزامات المحددة تسمى الالتزامات الإضافية وهي تشمل الإجراءات التي لا تخضع للنفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، فمثلاً قد ترغب الدولة في الإشارة إلى قرب صدور قانون جديد لتنظيم مزاولة مهنة معينة أو شروط الحصول على الترخيص.

وتتسم الالتزامات المحددة بعدم الجمود وهناك إمكانية لإعادة التفاوض بشأن أي من الالتزامات المحددة إذا احتاج الأمر، مع تعويض الشركاء التجاريين في حالة حدوث ضرر نتيجة سحب أو تعديل التزام بالجدول، وقد يكون التعويض من خلال منح فرص للنفاذ إلى الأسواق أو تحرير قطاع آخر ذو أهمية تصديرية للدول المتضررة، كما يسمح الاتفاق للأعضاء بالتخلي عن التزاماتها لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو أسباب تتعلق بالسياسة العامة والأمن القومي أو أن تفرض قيوداً لحماية ميزان المدفوعات.

5- دور الجاتس في تحرير الخدمات المالية

لعبت الجاتس دورًا كبيرًا في تحرير التجارة في الخدمات المالية نظرًا للأهمية الكبيرة والمتزايدة التي تحتلها هذه الخدمات في الاقتصاد الدولي والاقتصاديات المحلية.

- ✓ **أشكال التدخل الحكومي المعيقة لتحرير الخدمات المالية**: تتمثل أشكال التدخل الحكومي المعيقة لتحرير الخدمات المالية فيما يلي:
  - **السياسات الاقتصادية الكلية:** وهي السياسات المتعلقة بتنفيذ الأهداف العليا للاقتصاد القومي، وهذه الأهداف لا ترتبط بقطاع معين "الاقتصاد الجزئي"، وإنما بكافة قطاعات الاقتصاد القومي ككل. ومن المعروف أن الخدمات المالية ترتبط وتؤثر في كافة القطاعات، ومن أهم هذه السياسات سياسات البنك المركزي والتي تؤثر في السياسة النقدية وعرض النقود (الاحتياط الإجباري) أو السياسات المتعلقة بتجديد معدل الفائدة أو التأثير في سعر الصرف وغيرها من الإجراءات والنظم الرقابية التي يتخذها البنك المركزي أو السياسات النقدية للرقابة المالية.[35]
  - **الأنظمة الاحترازية:** تتعلق هذه السياسات بتحقق الانضباط أو الرقابة على القطاع المالي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية المستهلك، ومن أمثلة هذه السياسات القيود الائتمانية وتخصيص ملحق الخدمات المالية أنه لا يجوز منع أي عضو باتخاذ إجراءات لأسباب تتعلق بالحيطة بما فيها حماية المستثمرين والمودعين، أو لضمان وسلامة واستقرار النظام المالي، ولا

[35] مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية، 2004، ص227.

يجوز في هذه الحالات التي لا تتوافق فيها هذه الإجراءات مع أحكام الاتفاقية، أن تستخدم كوسيلة للتهرب من التزامات وتعهدات العضو بموجب هذه الاتفاقية.

- **الأنظمة غير الاحترازية:** وهي الأنظمة التي تؤثر على تحرير تجارة الخدمات المالية، حيث تؤثر في عملية المنافسة في الأسواق وتقوم على التمييز دون مبرر، ومثال على ذلك: متطلبات منح القروض لبعض القطاعات أو الأشخاص وفق معدل فائدة معين، أو القيود المفروضة على أسعار الفائدة أو العمولة، أو فرض شروط خاصة لتوريد بعض الخدمات المالية.[36]
- **الأنظمة والتدابير التي تحكم توريد الخدمات المالية:** وهي القيود المفروضة على مقدمي الخدمات التابعة للوحدات الأجنبية أو القيود التي تمنع تقديم خدمات مالية عبر الحدود وإلغاء هذه القيود هو أساس التحرر في الجاتس وتحقيق حرية النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المتساوية.

وبالتالي الجاتس هدفها الأساسي هو تحقيق التحرير التدريجي للخدمات من خلال عدة مفاوضات مستقبلية من أجل تحقيق مزيد من النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية.[37]

✓ **اتفاقية جنيف للخدمات المالية**

وقعت حوالي 70 دولة من بينهم جمهورية مصر العربية في شهر ديسمبر 1997 في مدينة جنيف على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي تنص على فتح الأسواق المالية والبنوك والشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الخدمات المالية في تلك الدول التي تمتلك نحو 95% من الأسواق الخدمات المالية على مستوى العالم، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية عام 1999.

وقد حددت الاتفاقية أشكال انتقال الخدمات المالية في أربعة أشكال والمتمثلة في ما يلي:[38]

- **نقل الخدمة عبر الحدود:** أي فتح الباب أمام المؤسسات المالية الأجنبية لتصدير الخدمة إلى السوق المحلي.
- **الاستهلاك الخارجي:** أي السماح لمواطني الدولة باستهلاك الخدمات المالية في الخارج.
- **التواجد التجاري:** أي إنشاء وحدات تابعة للمؤسسات المالية الأجنبية في السوق المحلية.
- **انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى السوق المحلية لتقديم الخدمة**

---

[36] **نفس المرجع أعلاه**، ص، ص:227، 228.

[37] محمد عبد الكريم بوغزالة، **آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 57.

[38] مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص: 217، 229.

وترى أي اتفاقية تحرير الخدمات المالية المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها في إتفاقية التجارة في الخدمات GATS.[39]

و عليه فقد تضمنت اتفاقية الخدمات المالية مجموعة من الالتزامات والمبادئ نذكر من بينها:[40]

- راعت الاتفاقية أوضاع النمو والتنمية في الدول النامية والدول الأقل نموا، حيث منحت لهذه الدول بعض المزايا بغية إعانتها في تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية، وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات.
- تسمح الاتفاقية دخول الدول الأعضاء في أي تكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات المالية، شرط أن تغطي هذه الاتفاقية قطاعات خدمية كبيرة.
- أوجبت الاتفاقية على الدول الأعضاء التأكد من أن المنتجين المحتكرين للخدمات المالية لا يقومون في إطار تقديم خدماتهم في الأسواق المحلية، بأية إجراءات من شأنها الإخلال بالتزامات هذه الدول في إطار الاتفاقية.
- يحق لأي دولة عضو أن تتخذ عدة تدابير وقائية ورقابية من أجل حماية المودعين والمستثمرين.
- أقرت الاتفاقية نصًا خاصًا يتعلق بتسوية المنازعات الخاصة بتجارة الخدمات المالية بين الدول الأعضاء، ففي حالة وقوع نزاعات أو خلافات تحال جميعها إلى هيئة تسوية المنازعات للتحكيم فيها.

ثالثا: آثار تحرير تجارة الخدمات وفقا لاتفاقية الجاتس على الدول النامية

كانت الدول النامية من أشد المعارضين لإدراج قطاع الخدمات في نظام التجارة الدولية، بسبب عدم قدرتها على المنافسة في مواجهة التفوق والسمة الاحتكارية التي تتسم بها الخدمات في الدول الكبرى، وفي النهاية تم اعتبار التجارة في الخدمات جزء من النظام التجاري العالمي، لأن الاتفاق في جولة أورغواي يقوم على أساس الصفة المتكاملة Undertaking Single أي قبول كل الاتفاقيات أو عدم القبول، ولكن هذا لا يعني التزام الدول بالتحرير الكلي لقطاعات الخدمات.

وبذلك فقد بذلت الدول الصناعية جهودا مكثفة ومارست ضغوطًا متواصلة على الدول النامية من أجل إنجاز الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بل وربطت قبولها بنتائج جولة أورغواي في مجال التجارة في السلع بموافقة الدول النامية على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وكان التخوف الرئيسي للدول النامية بقبول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات نابعا من انعدام التوازن بين كفاءة قطاع الخدمات في الدول النامية وكفاءة قطاع الخدمات في الدول المتقدمة، ومن ثم غياب القدرة لخدمات الدول النامية أمام خدمات الدول الصناعية.

---

[39] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 116.

[40] شافية بن عيسى، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص: 86.

وقد استجابت اتفاقية الجاتس(GATS)للتجارة في الخدمات لضغوط الشركات الاحتكارية في مجال الخدمات للحفاظ على مصالحها في الدول الصناعية، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها وحيث أن منتجات الخدمات غير متجانسة، فإن مجال الاحتكار فيها واسع أمام الشركات الدولية لامتلاكها التقنيات المتطورة التي تجعلها في مركز متميز أمام شركات الدول النامية. والتساؤل الذي يدور في الأذهان، ماهي المكاسب التي ستجنيها الدول النامية من تحريرها لقطاع الخدمات بها ؟

تروج المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة لمقولة أن التجارة الدولية الغير مقيدة يمكن أن تكون قاطرة للنمو في الدول النامية، وأن العولمة -بما تعنيه من زيادة الاندماج في الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتي تتصف بتحريرها من القيود -تخلق فرصا متزايدة للإنتاج وتدفقات أكبر لرؤوس الأموال الخاصة، وتحسين فرص حصول الدول النامية على الاستثمارات، إلا أن كل ذلك يرتبط بالسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها، وتطوير الأنظمة التعليمية للتوافق مع عصر تكنولوجيا المعلومات، ونظرًا لاعتماد صناعة الخدمات على تكنولوجيا المعلومات، فإنها تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال النقدي والمادي ورأس المال البشري ذي المستوى التعليمي المرتفع.

ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية على توفير هذه المدخلات، فإنها لن تستطيع المنافسة دوليا في هذا المجال بل ستكون مجرد سوق لمنتجات الخدمات من الدول الصناعية والتي تفرض أسعارها، وبالتالي فإن سياسة تحرير الخدمات ستكون محصلتها على المدى القصير والمتوسط ليست في صالح هذه الدول، وإن كانت ستجني ثمار التحرير على المدى الطويل.

ومن الممكن للدول النامية أن تستفيد من تحرير تجارة الخدمات من خلال:

- مساعدة المنتجين المحليين في الحصول على خدمات أكثر فاعلية، مما يزيد من كفاءاتهم الإنتاجية وبالتالي زيادة قدرتهم على الوصول إلى الأسواق الخارجية، والالتزام بالعوامل المساعدة على التصدير مثل تحسين خدمة العملاء وسرعة توصيل السلعة دون تلف، مما يتطلب ضرورة تحسين وسائل الاتصال والمواصلات.
- هناك ما يسمى بالخدمات عن بعد، حيث أنه بإمكان الدول النامية الولوج في هذا المجال، وكان إدخال البيانات من أوائل أنشطة الخدمات التي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية، وهذا النمط من الأنشطة لا يحتاج إلا لمستوى منخفض من المعرفة بالكمبيوتر، وإلى تبادل محدود بين العميل والمورد، فالعميل يرسل بالبريد بيانات على نماذج ورقية أو يرسل صورا لنماذج البيانات إلكترونيًا للمورد

الأجنبي ليقوم بعملية تشغيلها، ويعيد المورد البيانات المبرمجة عن طريق خطوط الاتصالات عن بعد، أو بشرائط ممغنطة بالبريد.

وقد كانت دول الكاريبي من أوائل الدول التي عملت في هذا المجال، كما أن برامج الكمبيوتر نشاط آخر يتزايد الاتجار فيه عبر الحدود ولقد أقامت عدة شركات دولية للكمبيوتر اتفاق مع الهند لعمل برامج للكمبيوتر، مما أدى إلى زيـادة الدخل الناتج من صناعة البرامج الهندية واستطاعت الهند أن تستحوذ على 12%من السوق الدولية للبرامج المنتجة على حسب طلب العملاء.

ويرى الاقتصاديين الليبراليين وخبراء المنظمات الدولية، أنه بدلا من أن تقاوم هذه الدول تحرير الأسواق الداخلية والسعي إلى تخفيف القوانين الدولية، فإن هذه الدول تحتاج إلى المضي قدما نحو تحرير سوق الخدمات المحلي والأجنبي وتشجيع تعديل اللوائح، في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة بإزالة الحواجز التي تضعها أمام صادرات الدول الناميـة، مما يؤدي إلى تبادل المنافع في ظل التحرير كما أن هناك من يدافع على اتفاقية تحرير الخدمات على أنها تعتبر عاملا محفزًا من شأنه رفع كفـاءة إنتاج الخدمات في الدول النامية، وأن هذه الأخيرة ستحقق مكاسب كبيرة من سياسة التحرير لاسيما في خدمات البنية الأساسية مثل الاتصالات والنقل والخدمات المالية، كما أنها ستجني مكاسـب مماثلة من رفع الحواجز على صادراتها من قبل الدول المتقدمة.

وهناك تأكيد على أن الاستفادة من التحرير الخارجي يستلزم الاتجاه **إلى** تحرير الاقتصاد المحلي وأن التحرير الداخلي الناجح وتحقيق مكاسـب كبيـرة في مجـال الرفاهية الاجتماعية، يستلزم التأكيـد على أهمية ضمان المنافسة أكثر من تغيير الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. كما يستلـزم لوائح تعالج حالات الإخفاق في السوق، والسعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعيـة المشروعة مع الكفاءة الاقتصادية، كما أن الوصول الفعال إلى الأسواق الأجنبية يستلزم إزالة القيود الصريحة وكذلك إزالة الحواجز التنظيمية الضمنية.

ومن الانتقادات التي توجه إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لتحرير تجارة الخدمات، أنه لم تتم مراعاة عدم التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول النامية، وأنه نتيجة للأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، فهناك ارتباط لبعض قطاعات الخدمات بمصالحها الاستراتيجية وأن هناك من الدول النامية التي تعتمد في دخلها على ما تدره عليها قطاعات الخدمات التي تحتكر تقديمها.

كما أن سياسات الشركات متعددة الجنسيات العملاقة نحو الاندماج للشركات المتماثلة أو المتكاملة وما ينتج عن ذلك من زيادة مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به هذه الشركات العملاقة، يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد.

كذلك نجد أن اتفاقية تحرير الخدمات تتطلب ضرورة معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح للمواطنين، وبالتالي لا تستطيع الدولة تقديم الحماية لمثل هذه المشروعات التي لا تملك إمكانيات أو خبرات الشركات العملاقة، والتي تملك في نفس الوقت القدرة على تحمل الخسارة لبعض الوقت بينما لا تملك المشروعات الوطنية القدرة على ذلك.[41]

المبحث الثاني: التحرير المالي والنمو الاقتصادي

اتفق العديد من الاقتصاديين على الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، حيث توصلوا إلى أن التحرير المالي يسمح بتعزيز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وبالتالي التقليل من المخاطر، كما أنه يساعد على تحديد الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وخيارات مصادر التمويل اللازمة لها، كما أنه يحسن من مستوى تعبئة وتوزيع الموارد المالية، وتراكم لكل من رأس المال المادي والبشري. وهي المتطلبات التي يؤدي توفرها مجتمعة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولذلك قمنا بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال تفسيرها في نماذج النمو الاقتصادي وأهم الدراسات التي تطرقت لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به

وقد تم تناول مفهوم النمو الاقتصادي من جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف المواتية لتحقيقه ومنها ما يتعلق بمدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فما حقيقة هذا المفهوم وما هي مختلف المفاهيم المرتبطة به ؟

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

- ✓ **التعريف الأول:**

يُعرف النمو الاقتصادي على أنه التغيير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمات للدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس بنسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويكون معدل النمو إسمي أو حقيقي، باستبعاد أثر التضخم باستخدام سنة الأساسي (baseyear) أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDPdefator).[42]

---

[41] فاطمة بوسالم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 55، 56.

[42] محمد الحسن الخليفة، **"النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية"**، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي ،السودان، العدد(69)، سبتمبر2013، ص: 04.

✓ **التعريف الثاني:**

وقد عرف: (Dembele Esaïe) النمو الاقتصادي على أنه الزيادة على مدى فترة طويلة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتطلب تحقق النمو الاقتصادي في بعض العوامل الرئيسية منها: مؤسسات مستقرة، وتدريب رأس المال البشري، والتخصص وفقا لقانون تقسيم العمل (لآدم سميث) وقانون الميزة النسبية (لدافيد ريكاردو)، ونظام الضرائب التي تشجع العمل، ونظام المالية المناسبة والفعالة.[43]

✓ **التعريف الثالث:**

إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني. و كثيرًا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً، وفقاً لذلك فإن:[44]

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكان

✓ **التعريف الرابع:**

عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[45]

✓ و إجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة وزيادة نصيب الفرد منه.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.
- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.
- معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن(أزمنة).

الشكل رقم (1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

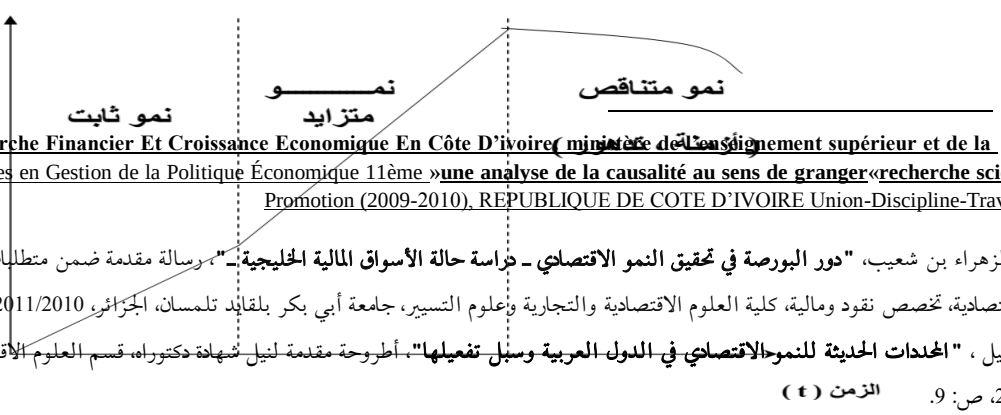

[43] Dembele Esaïe. **Marche Financier Et Croissance Economique En Côte D'ivoire(ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique«**, D.E.S.S.Hautes Études en Gestion de la Politique Économique 11ème »**une analyse de la causalité au sens de granger**
Promotion (2009-2010), REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE Union-Discipline-Travail, p: 09.

[44] فاطمة الزهراء بن شعيب، **"دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي ـ دراسة حالة الأسواق المالية الخليجية ـ"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010،ص: 126.

[45] ميلودوعيل ، **"المحددات الحديثة للنموالاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص: 9.

المصدر: ميلود وعيل، **"المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص:9.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:[46]

- ✓ **تراكم رأس المال:** يشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات .
- ✓ **النمو السكاني (العمل):** يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه

1- أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاث أنواع من النمو:[47]

- ✓ **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
- ✓ **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية؛ وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية. وهو يحصل في إطار

---

[46] ميلود وعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

[47] محي الدين حمداني،**"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 8.

بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

- ✓ **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

2- العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي:

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية يمكن تلخيصها في الآتي:[48]

- ✓ انخفاض مستوى الادخار المحلي الذي يعتبر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن استخدامها في المجالات الاستثمارية المختلفة، وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لاستقطاب الموارد.
- ✓ عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك والتصدير، وذلك باستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديدية وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبئة.
- ✓ الاعتماد على عدد محدود من سلع الصادرات، وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض عائد الصادرات في حالة انخفاض الطلب العالمي مما يؤثر سلباً على مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستراتيجية، ومقابلة الالتزامات الخارجية، وتشير التجربة إلى تأثر الدول المصدرة للموارد الأولية سلباً بالأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث انخفض الطلب على صادراتها، وقد أدى ذلك إلى تراجع تدفق الموارد للعملات الأجنبية وحدوث عجز الحساب الجاري والرأسمالي نتيجة لانخفاض عائد الصادرات وتدفق رؤوس الأموال للدخل. وقد يغطى ذلك العجز بالاستدانة من الخارج مما يضعف ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي تخفيض استثماراتهم في إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية، وينعكس ذلك سلباً على الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم إتاحة إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتدريب القوى العاملة والتي يلاحظ ضعف الموارد المخصصة

---

[2] محمد الحسن الخليفة، **" النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية"**، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد(69) سبتمبر2013، ص: 04.

لتأهيلها في معظم الدول النامية، هذا بجانب عدم الاهتمام بتطوير مهارات المستثمرين ورجال الأعمال المحليين للقيام بالدور المنوط بهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

- ✓ عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة، وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الأولويات يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخول والأرباح وبالتالي انخفاض الادخار، كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي انخفاض تنافسية سلع الصادرات.
- ✓ عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير ويضعف ذلك إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ التغييرات المناخية وعدم توفر البيئة المواتية للاستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: النماذج المفسرة لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي

لقد اهتم الاقتصاديين بدراسة تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي بصفة عامة وكذلك تأثير تحرير تجارة الخدمات بصفة خاصة من خلال نظريات ونماذج على مر الزمن وكذا التحرير المالي أخذ الحظ الوافر من حيث التأثير على النمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين، ويمكن أن نوضح هذا الأثر من خلال النموذجين التاليين:

أولا: نموذج Pagano(1993): حيث يشرح من خلاله آلية النمو الداخلي عن طريق رصد تأثير التطور المالي على النشاط الحقيقي وهو يتمثل فيما يلي:[49]

$$Y= f(K ,A) \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

يفترض (Pagano) أن عدد السكان ثابت والإنتاج الإجمالي (Y) هو دالة لمخزون رأس المال(K)وإنتاجية رأس المال(A)، وفقط من أجل المثال افترض وجود سلعة واحدة في هذا الاقتصاد.

$$K= g(I,S) \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ومن خلال هذه المعادلة نرى أن مخزون رأس المال هو دالة تابعة للتدفقات الاستثمارية (I) ومعدل الانخفاض في قيمة رأس المال(S).

$$I= h(s,\varphi).....(3)$$

تمويل الاستثمار يتأتى عبر الادخار وذلك عن طريق البنوك(s)، وتكاليف الوساطة المالية يمثلها بـ (φ)، أما العوامل الأخرى التي تؤثر في القرار الاستثماري فتم جمعها في متغير واحد(x) وتصبح معادلة الاستثمار على التالي:

$$I= j(X)\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

---

[49] صلاح الدين غربي ناصر ، **سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص ص: 89-91.

وبالاعتماد على العلاقة التي تربط بين(I)و(K) من جهة وبين (Y)و(X) من جهة أخرى يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$I= kt +1-(1- \delta)Kt.....(5)$$

كما أنه اعتبر أن تكاليف الوساطة المالية تؤدي إلى تسرب الادخار وبالتالي تصبح دالة الاستثمار على الشكل:

$$It= \varphi St .....(6)$$

ومن المعادلة (1) فإن معادلة النمو في الفترة (t+1) يمكن الحصول عليها كما يلي:

$$gt +1=(Yt +1/Yt)-1= (Kt +1/Kt)-1 .....(7)$$

ومن(5)و(6)نجد:

$$g = As\varphi -\delta .....(8)$$

وهي تمثل أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي وقد تم اشتقاقها من المعادلات التالية:

$$It = Kt + 1 - Kt + \delta Kt \Rightarrow It/Kt = Kt + 1 - K/K\,t + \delta AI/Y = g + \delta \Rightarrow g = As\varphi - \delta$$

$$Kt = Yt/At$$

فالمعادلة (8) تلخص أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، فإن سياسة التحرير المالي تسمح بتعزيز فعالية النظام المالي في تعبئة الموارد المالية مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

كما أن الوساطة المالية في ظل نظام مالي متطور تعمل على تحسين مستوى الادخار وذلك عن طريق رفع إنتاجية رأس المال، مما يشجع المدخرين على زيادة الادخار، مما يؤدي إلى رفع حجم الموارد المالية في الاقتصاد وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: نموذج غلة الحجم الثابتة: يشرح هذا النموذج أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال استخدام نوعين من رأس المال K_1 و K_2 تحت شروط ثبات غلة الحجم. كما أن دالة الإنتاج الكلي تكتب على الشكل التالي:[50]

$$Y= F(K_1, K_2) .....(1)$$

K_1، K_2 تمثل رأس المال المتاح في الاقتصاد.

$$K_1+ K_2= K.....(2)$$

K غير ثابت يتغير وفق الاستثمار حيث أن:

[50] مونيتيل بيترج، **التمويل والرفاهية والنمو**، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2004، ص ص: 55،57.

$$\Delta k = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

والاستثمار يساوي الادخار الفعلي، أي الادخار مطروحا منه تكاليف الوساطة المالية

$$I = \varphi s Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ويفترض النموذج أن $K_1/K_2 = 2$ من أجل توضيح أثر التحرير المالي على النمو، حينها تصبح المعادلة (1) من الشكل:

$$\Delta Y = A(2)K = A(2)\varphi s Y$$
$$\frac{\Delta Y}{Y} = A(2)\varphi s \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

من النموذج أعلاه يتبين أن النموذج الاقتصادي يعتمد على إنتاجية مخزون رأس المال(A) وعلى الوساطة المالية وتكلفتها (φ) وكذا معدل الادخار S وهذه الشروط لاتتوفر الا في ظل نظام مالي متطور.

المطلب الثالث: أبحاث أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي

في هذا المطلب قدمنا الدراسات التي تطرقت إلى التحرير المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي بجانبيه الإيجابي والسلبي:

أولا: الأعمال النظرية التي عالجت أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي

- ✓ **أعمال** Walter Baghot (1873): طرح مجموعة من الأفكار في كتابه "وصف سوق المال" حيث قام بربط التمويل بالنمو الاقتصادي مع إشارته إلى أهمية كل من التطور المالي والتحرير المالي في زيادة النمو الاقتصادي.[51]
- ✓ **أعمال** Schumputer(1912): يرى هذا الاقتصادي الانفتاح المالي يؤدي إلى التطور المالي وذلك ما يؤدي إلى تحفيز التكنولوجيا وبالتالي توفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية الأمر الذي يمنحها فرص كبيرة لتجديد استثماراتها وتطوير الإنتاج مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.[52]
- ✓ **أعمال** John Hicks(1973): توصل من خلال دراسته لخصائص النظام المالي البريطاني إلى أن هذا الأخير يعد من الدعائم الأساسية لنجاع التوسع الصناعي الذي عرفته بريطانيا؛ حيث يتميز بكفاءته في تعبئة الموارد المالية.[53]

---

[51] Nacer Bernou, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un systè-me fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Economique (G.A.T.E.), Université Lumière Lyon 2, 2007,P4.

[52] NAWEL BENTAHAR**, Les Conditions prealables au succes de la liberalisation nanciere: application aux pays du Maghreb et du Machrek** , Thèse nouveau régime Présentée et soutenue publiquement Pour l'obtention du titre de Docteur en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont 1, 18 mai 2005,P18.

[53] Goux J.-F., "**Les fondements de l'économie de découvert : A propos de la théorie de laliquidité de Hicks**", Revue Economique, vol. 41, n°4 ,1990, pp : 669-686.

- ✓ **أعمال**King-levine(1993): من خلال الدراسات التي قام بها كل من الباحثين توصلا إلى أن للتطور المالي دور رئيسي في عملية تحفيز النمو الاقتصادي وخصوصا الدول النامية.

ثانيا:الأعمال التجريبية التي عالجت الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي

تعددت الأبحاث التي تناولت أثر التطور المالي والتحرير المالي على النمو الاقتصادي والتي أجريت على العديد من الدول وبالخصوص الدول النامية التي كانت تعاني من الكبح المالي ومن أبرزها مايلي:

- ✓ **دراسة التوازي بين النمو الاقتصادي والتطور المالي:** تعود هذه الدراسة لـ Goldsmit، حيث يعد من أول الاقتصادين الذين أجروا بحثا يدرس العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي عام (1969)، حيث عالج الباحث إشكاليته على عينة تشمل 35 دولة مصنعة وذلك خلال الفترة (1860-1963)، وتوصل إلى وجود اقتران وتوازي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي,[54]

لكن تعرضت هذه الدراسة للعديد من الانتقادات بسبب صغر حجم العينة، وبالتالي استبعد المنتقدون إمكانية تعميم النتائج المتولدة عنها، إضافة إلى حصرها للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في التطور المالي فقط، كما أنها توقفت على تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي دون تحديد اتجاه هذه العلاقة.[55]

- ✓ **نموذج**Levine وKing:إستعمل الاقتصاديان مؤشرات التطور المالي من أجل إختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لمجموعة إشتملت 85 دولة خلال الفترة (1960-1989)، وقد إعتمدا على النموذج التالي:[56]

$$g(i) = f(i) + Ux(i)$$

بحيث:

$g(i)$: مؤشر النمو الاقتصادي.

$f(i)$: مؤشر التطور المالي.

$x(i)$: متغيرات الرقابة(درجة الانفتاح، معدل التضخم، نسبة النفقات من حجم الناتج الداخلي الخام، ....)

وقد قام الباحثان بتقسيم العينة إلى أربع مجموعات وتم تصنيف الدول حسب معدل النمو المحقق لديها.

- ➢ المجموعة الأولى دخلها(PIB) يفوق 3%.

---

[54] NAWEL BENTAHAR, Op.cit.,P 22.

[55] صلاح الدين غربي ناصر ، **سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص:94.

[56] Jude C. EGGOH, **DÉVELOPPEMENT FINANCIER, INSTABILITÉ FINANCIÈRE ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE: UN RÉEXAMEN DE LA RELATION, Région et Développement** n° 32, Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO), Université d'Orléans,2010, PP 4-10.

- المجموعة الثانية دخلها(PIB) محصور بين 3% و2%.
- المجموعة الثالثة دخلها(PIB) محصور بين 2% و0.5%.
- المجموعة الرابعة دخلها(PIB) أقل من 0.5%.

وقد توصل كل من Levine وKing من خلال دراستهما إلى وجود ارتباط قوي بين الناتج الداخلي الخام والمؤشر الذي يمثل حجم النظام المالي، بالإضافة إلى وجود ارتباط بين حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص والناتج الداخلي الخام لهذه الدول محل الدراسة.

✓ **دراسة** Atje-Jovamovic:

قام بدراسة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 75 دولة، وقد وصل من خلال بحثه إلى أن هناك أثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.[57]

✓ **دراسة** Levine zervos:[58]

إعتمد الباحث على العديد من المؤشرات المتعلقة بالجهاز المصرفي والسوق المالي من أجل توضيح أهمية الدور الذي يلعبه السوق المالي في النمو الاقتصادي، حيث قدم (Levine zervos) دراسته عام (1998)؛ على عينة تتكون من 41 دولة، وذلك خلال الفترة (1976-1993) وتمثلت المؤشرات المستعملة فيما يلي:

- **درجة نمو سوق الأوراق المالية**: المعبر عنه بالمؤشر المركب لتنمية سوق الأوراق المالية والذي يضم معلومات عن كل من:
  - حجم السوق المعبر عنه بمتوسط نسبة رأس المال،
  - درجة سيولة السوق معبر عنها بنسبة التداول ومعدل الدوران،
  - درجة الاندماج الدولي ويعبر عنها بقيمة الخطأ في تسعير الخطر وفقا لنموذج الراجحة.
- **الرصيد المبدئي لكل من رأس المادي ورأس المال البشري**: وتم التعبير عنه بدلالة متوسط الناتج المحلي الحقيقي في بداية فترة الدراسة ومستوى التعليم معبر عنه بمعدل التسجيل في المدارس الثانوية.
- **متغير الاستقرار السياسي**: وثم التعبير عنه بعدد الثورات والانقلابات السياسية.
- **متغير السياسات الاقتصادية الكلية**: ويعبر عنها بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.
- **علاوة سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء**: من أجل عكس الأثر الذي تخلفه الأسعار العالمية على النمو الاقتصادي.

---

[57] Jude C. EGGOH, Op.cit.,P4.

[58] Levine, R. and Zervos, S., **Stock markets, banks, and economic growth**. American Economic Review 88, PP 537-558.

- **مستوى العمق المالي:** والمعبر عنه بنسبة (M2) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

وقد استعمل الباحث طريقة المربعات الصغرى في هذه الدراسة فخلص إلى وجود ارتباط موجب بين تنمية الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأشار الباحث إلى أنه لو كان مستوى تنمية سوق الأوراق المالية في كل من البرازيل والمكسيك مساوي لمستوى تنمية سوق الأوراق المالية في ماليزيا على سبيل المثال لأدى ذلك إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي في كل من البرازيل والمكسيك بنسبة 1.6%عن المعدلات السائدة في ذلك الوقت.

- ✓ **دراسة** Quinn :

قدم دراسته*عام 1997 تحت عنوان (The correlates of change in international financial regulation) حيث عالج الباحث أثر تحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي حيث اتخذ من تحرير حساب رأس المال مؤشرا للدلالة على سياسة التحرير المالي، كما عبر عن النمو الاقتصادي بمعدل النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستعملا في ذلك طريقة المربعات الصغرى ومؤشر مستحدث سمي بمؤشرQuinn*؛ حيث يستعمل هذا المؤشر لقياس شدة القيود المفروضة على حساب رأس المال.[59]

وقد خلص Quinn إلى وجود ارتباط قوي موجب الاتجاه بين تحرير حساب رأس المال والنمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

- ✓ **دراسة Klein–Olivei :**[60]عرضا عملهما المعنون بـــ:

(Capital account liberalization, financial depth and economic growth)الذي أجرياه على عينة متكونة 92 دولة صناعية ونامية خلال الفترة(1986-1995)، حيث ركز فيه كل من الباحثين على دور تحرير تدفقات رؤوس الأموال في تحقيق التطور المالي وتحديد أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، معتمدين في ذلك على طريقة المربعات الصغرى، ومؤشر Shar**، ومؤشر آخر يقيس درجة التطور المالي.

وتوصل الباحثان إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي فقط في الدول الصناعية؛ أي في الدول التي تمتلك نظام مالي وجهاز مصرفي متطور. لذلك إعتبر كل Klein–**Olivei** أن التطور المالي هو شرط أساسي

---

*عينة الدراسة متكونة من 58 دولة وللفترة الممتدة بين 1960 و1989.

*يضم هذا المؤشر 64 دولة للفترة 1975-1989 حيث يأخذ قيما محصورة مابين0 الذي يمثل أقصى حد من القيود و2 الذي يمثل أدنى حد من القيود. ويتم نشر هذا المؤشر في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي.

[59] Demis Quinn, **The correlates of change in international financial regulation**, the American political science, review, Vol 91, No 3,03/09/1997, Available at the URL, visite 12/2/2017, http://www.jstor.org/10.2307/2952073?md=3737904&md99285497 .

[60] بن علال بلقاسم ، **سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة الدول النامية(1980–2010)**، رسالة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2009، ص ص: 152،153.

**يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب راس المال و الصادر في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف.

لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية، كما أن تطبيق هذه السياسة لدى الدول النامية يتطلب أجهزة ومؤسسات متطورة واستقرار مستمر في الاقتصاد الكلي، كي تستفيد هذه الدول من مزايا التحرير المالي وتقلل من آثاره السلبية. وأعاد كل من الباحثين دراستهما عام 2008 وتوصلا إلى نفس النتائج.

- ✓ **دراسة Edwards**:

قدمت هذه الدراسة عام2001والمعنونة بـ (Capital mobility and economic performance: Are emerging economies different) من طرف الاقتصادي Edwards حيث افترض وجود التطور المالي كشرط أساسي للتأثير الايجابي لتحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي. وقد اتخذ منهج Quinn في إعداد بحثه على 62 دولة متطورة وأخرى نامية للفترة (1980-1989)، فتوصل إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي في الدول النامية، كما يؤثر تحرير حساب رأس المال ايجابيا على النمو الاقتصادي في الدول المتطورة.[61]

- ✓ **أعمال** Arteta, Eichengreen, and Wyplosz:

شملت عينة هذه الدراسة 61 دولة نامية ومتطورة، خلال الفترة (1973-1992)، حيث أجرى الباحثون دراستهم التطبيقية عام 2001، والتي كان يهدف من ورائها تحديد طبيعة اثر تحرير رأس المال على النمو الاقتصادي، مستعملين في ذلك طريقة المربعات الصغرى ومؤشر Quinn، ولم تختلف النتائج عن الدراسات السابقة مع وجود اثر إيجابي لتحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تبنت تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الكلي قبل اعتمادها سياسة التحرير المالي.[62]

- ✓ **دراسة أثر تحرير الأسواق المالية:**

أعد هذه الدراسة كل من Bekaert ،Harvey وLundblad عام 2001 تحت عنوان Does financial liberalization spure growth?، كما قدموا بحثا أخر عام 2003 معنون بـ Equity market liberalization in emerging، وحاول الباحثون من خلال البحثين معالجة إشكالية تأثير انفتاح الأسواق المالية على النمو الاقتصادي مستعملين في ذلك عدة مؤشرات من أبرزها مؤشر مستحدث خاص بهؤلاء الباحثين؛ سمي

---

[61] بلقاسم بن علال ، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[62] Carlos Arteta, Eichengreen, and Wyplosz***, when does capital account liberalization help more the nit hurts*** ?, NBER working paper No 8414, Iddued in 08/2001, NBER Program(s) : IFM, P 175.

بمؤشر BHL*، وقد توصلوا إلى أن تحرير الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بمقدار 1% سنويا في الدول المتطورة من إجمالي 95 دولة منها 28 دولة نامية.[63]

- ✓ **دراسة** Bonfiglioli وMendicino:

قام كل منBonfiglioliوMendicino بدراسة عام 2004 حاولا من خلالها تحديد علاقة التحرير المالي الخارجي المتمثل في" تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال" بالنمو الاقتصادي والأزمات البنكية، وذلك بالاعتماد على نموذج ديناميكي لعينة متكونة من 90 دولة، بالإضافة على مؤشرين؛ الأول هو مؤشر IMF**، والثاني هو مؤشر BHL؛ الذي يقيس درجة انفتاح الأسواق المالية على المستثمرين الأجانب. وخلصا في الأخير إلى أن تحرير أسواق الأوراق المالية يؤثر ايجابيا في المدى البعيد على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، وذلك مع شرط وجود نظام مالي متطور يساعد في تجنب الأزمات المصرفية.[64]

- ✓ **دراسة**ITO:

أعد بحثا تطبيقيا عام 2006بعنوان (Financial development and financial liberalization in Asia : Thresholds, institutions and the sequence Of (liberalization وذلك باستخدام نموذج ديناميكي لعينة متكونة من87 دولة خلال الفترة ما بين 1983و2003. وقد استخدم ITOمؤشر جديد خاص به سمي بمؤشر Kaopen*** الذي يدل على شدة القيود المفروضة على المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال. وقد أقر الباحث في خلاصة دراسته أن الحديث عن التطور المالي لوحده ليس مجديا، إذا لم يرفق بالتحرير المالي الذي يحفز النمو الاقتصادي شريطة وجود بنية مؤسسية وقانونية تتوافق ومتطلبات التحرير المالي مع إشارته للتحرير التجاري كدعامة أخرى للتطور المالي في الدول محل الدراسة.[65]

- ✓ **دراسة** Ben Gamra:[66]

---

* هو متغير وهمي يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب وذلك بالاعتماد على التواريخ الرسمية لاعتماد سياسة التحرير المالي في هذه الدول ، حيث يأخذ قيمة 0 عند وجود قيود على الأسواق المالية، والقيمة 1 في حالة تحرير الأسواق المالية.

[63] بلقاسم بن علال، **نفس المرجع أعلاه** ، ص ص:154،155.

** هو مؤشر صادر عن صندوق النقد الدولي وهو متغير وهمي يقيس درجة القيود المفروضة على حساب رأس المال يأخذ قيمة سنوية 0 في حالة وجود قيود على معاملات حساب رأس المال خاصة على المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال وبالضبط حركة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالمقيمين فقط، ويأخذ للقيمة 1 في حالة تحرير حساب رأس المال.

[64] بلقاسم بن علال ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 157.

*** هو مؤشر يصدر في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف يضم 182 دولة خلال الفترة 1970-2011.

[65] Hiro ITO, **Financial development and financial liberalization** Asia: Thre sholds, in stitutions and these quence of liberalization, North American Journal of economics and finance, 17/8/2006, PP 303-327.

[66] Saoussen Ben Gamra, Micka□elClevenot, **Les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en développement Croissance économique ou instabilité financière ?** disponible sur, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00323334 ,visited 12/01/2017.

قدمت الباحثة دراستها عام 2009 والتي حولت من خلالها تحديد العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي ، وقد خلصت Ben Gamra إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول التي تعتمد سياسة التحرير المالي بشكل متدرج ويتمتع بتسلسل إجراءاته واتساقها بغية زيادة وتيرة النمو دون الوقوع في أزمات بنكية.

ثالثا: الأعمال التجريبية التي أثبتت الأثر السلبي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي

لم يتفق الاقتصاديون على الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي، حيث ظهرت دراسات تنفي ذلك الأثر تزامنا مع الدراسات التي حاولت إثبات الأثر الموجب للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، وسنعرض هذه الدراسات التجريبية حسب تسلسلها الزمني.

- ✓ **دراسة** Grimو Milesi-Fen-etti:

قام كل من الباحثين بإعداد دراستهما تحت عنوان:

(controls Economic effects and stmcturaldetenninants of capital)، على عينة متكونة من 61 دولة نامية خلال الفترة (1966-1989) وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى، بالإضافة لمؤشر Shar، حيث انطلقا من إشكالية طبيعة أثر التحرير المالي من خلال تحرير حساب رأس المال وإجراءاته على النمو لاقتصادي لهذه الدول، فتوصل كل من Grim وMilesi-Fen-etti إلى عد موجود أثر لتحرير حساب رأس المال على نمو نصيب الفرد من الدخل الإجمالي.[67]

[67] بلقاسم بن علال ، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

✓ **دراسة**Kraay:

قدمKraay دراسته بعنوان In search of the macroeconomic effects of capital accomlt liberalization)عام 1998، حيث إستعمل فيها ثلاث مؤشرات لقياس درجة التحرير المالي عند ثلاث عينات غير متجانسة متكونة من 64،94، و117 دولة، لمدة 13 سنة ابتداءًا من عام 1985، وتمثلت هذه المؤشرات في كل من:

- مؤشر Quinn الذي يقيس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال،
- مؤشر Share الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال،
- مؤشر Volume الذي يقيس حجم تدفقات رؤوس الأموال.

وخلص الباحث في دراسته على عدم وجود أثر للتحرير المالي الخارجي على النمو الاقتصادي بل إن هذا الأخير يتوقف على مدى كفاءة الأداء المؤسساتي لهذه الدول وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير المالي للاستفادة من مزاياه.[68]

✓ **دراسة** Edison،Klein ،Ricci وSloek:

عالجت هذه الدراسة[69]إشكالية طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي عام 2002 لـ57 دولة منذ عام 1980 وحتى عام 2000، باستعمال طريقة المربعات الصغرى وإعتمد الباحثون على ثلاث مؤشرات توصلوا من خلالها إلى نفي وجود علاقة بين تحرير حساب رأس المال ومعدلات النمو المحققة في الاقتصاد والتي وحسب رأيهم تتوقف زيادتها على مدى الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وقد تمثلت المؤشرات فيما يلي:

- مؤشرQuinn الذي يقيس درجة كثافة القيود المفروضة على حساب رأس المال.
- مؤشر IMF الذي يقيس درجة القيود المفروضة على حساب رأس المال.
- مؤشر Volume الذي يقيس حجم تدفقات رؤوس الأموال.

✓ دراسةBen Naceur،Ghazouani،وOmran:

جاءت دراسة Ben Naceur،Ghazouani،وOmranعام 2008، لتحديد طبيعة العلاقة بين تحرير الأسواق المالية، التطور المالي والنمو الاقتصادي. وقد جاءت هذه الدراسة في شكل سلة من البيانات (Panel) لعينة متكونة من11 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وللفترة الممتدة بين 1979و2005، وقد استعمل الباحثون مؤشر BHL الذي يقيس درجة انفتاح أسواق للأوراق المالية على المستثمرين الأجانب. توصل الباحثون إلى أن تحرير أسواق

[68] Saoussen Ben Gamra, Op.cit. P 18.
[69] Vittorio Grilli and Gian Maria Milesi-Fen, etti, **Economic effects and structural detenninants of capital controls**, IMF Working Paper**,** WP/95/3 1. March 1995.

الأوراق المالية ليس له تأثير على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، في حين تأثيره على تطور هذه الأسواق هو سلبي على المدى القصير ولكنه يصبح ايجابي على المدى الطويل.[70]

- ✓ **دراسة** Ang:

ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والتطور المالي، وذلك لعينة متكونة من 44دولة من بينها 22دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خلال الفترة (1973-2005) مستعملا طريقة التكامل المتزامن، وقد توصل من خلال بحثه الذي قدمه عام 2011؛ إلى أن التحرير المالي الداخلي والخارجي يؤثر سلبا على التقدم والتطور التكنولوجي. ذلك لما له من تأثير سلبي على استقرار النظام المالي للدول والذي تولد عنه عدة أزمات مالية ومصرفية في السنوات الأخيرة.[71]

[70] Samy Ben Nacem, Samir Ghazouani and Mohammed Omran (2008).**Does stock market liberalization spurfinancial and** , Available at the **economic development in the MENA region?**Jornal of International Money and Finance,2008,(PP. 673-693). following URL www.sciencedirect.conm/sciencefarticley'piifSOl ,Accessed12/03/2015.

[71] James B. Ang, **Financial development. liberalization and technological deepening** , Jomnal of International Money and Finance , PP. 688-701, Available at the following URL:www.sciencedirect.com/science/article/piUSOO142921.pdf (Accessed 15/03/2015).

خـلاصـــة:

تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بتجارة الخدمات من حيث المفهوم وجهود تحريرها وحاولنا عرض محتوى التجارة الدولية للخدمات وأهم الأسباب التي أدت إليها وكذلك النماذج والدراسات التي التي اهتمت بتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي وقد خلصنا إلى ما يلي:

- ✓ تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات في أي اقتصاد، فهي تعمل على زيادة الدخل الوطني وذلك بالاعتماد على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود لطبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية.
- ✓ الخدمة هي نشاط غير ملموس يقدمه طرف مقدم إلى آخر متلقي للخدمة، بمقابل مبلغ معين من المال، ولا يترتب عليها نقل ملكية أو أي شيء، وهي غير مرتبطة بالضرورة ببيع سلعة.
- ✓ إن إيجاد إطار تنظيمي للتجارة الدولية كان هدفا للمجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و إستكمالا لبناء الاقتصاد العالمي الجديد القائم على الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية تم إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والتي تتولى الإشراف على النظام التجاري العالمي الجديد، من خلال جملة من الاتفاقيات كان أهمها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) التي تعد أول اتفاقية تعنى بالخدمات، حيث إن التطورات والتحولات الهامة في منظمات الأعمال في الفترة الراهنة، أدت إلى زيادة الاهتمام بصناعة الخدمات مقارنة بصناعة السلع، فلفترة طويلة من الزمن كان الاهتمام منصبا على القطاع السلعي ودوره في تحقيق خطط التنمية على مستوى الدول ومن ثم على مستوى منظمات الأعمال، ولكن في الآونة الأخيرة انخفض دور وأهمية هذا القطاع وزاد الاهتمام بقطاع الخدمات كمحور أساسي في تشكيل القطاعات الاقتصادية وكمورد هام لدخل الدولة.
- ✓ أكد الخبراء الاقتصاديون بأن نجاح سياسة التحرير المالي يتوقف على جملة من الشروط، من أهمها تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، تطوير النظام المالي، وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير، كما يجب تبني نهج للتحرير المالي يتوافق مع طبيعة اقتصاد هذه الدول، هذه الشروط بدورها هي التي تراعى في أغلب الدراسات التي تناولت الأثر الإيجابي والمعنوي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، في حين قلت الدراسات التي نفت العلاقة بينهما.

بعد هذه الدراسة النظرية للتجارة الدولية في الخدمات، خصائصها، تصنيفاتها، أثارها وفقا لـGATS وكذا الدراسات التي سلطت الضوء لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، سنتطرق في الفصل الموالي إلى دراسة قياسية لتوضيح أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية.

الفصل الثاني
دراسة أثر تحرير التجارة الدولية للخدمات على النمو الاقتصادي

تمهيـد:

بعد عرض مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية، وتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، تم فحص العلاقة بينهما، فالدراسة النظرية لم يتم الفصل فيها بأن تحرير التجارة الدولية يرفع من النمو، لكن بعض الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود أثر إيجابي بينهما.

ونظرا للرواج الكبير بأن هذا التحرير يرفع من معدلات النمو أدى ذلك بالعديد من الدول وتحت وصاية المنظمات الدولية إلى انتهاج سياسة تحرير التجارة الدولية لقطاع الخدمات، ولذلك سيتم التطرق إلى أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي، وسيتم فحص العلاقة على مجموعة من الدول العربية و المتمثلة في الدول التالية: الأردن- الإمارات- البحرين ـ تونس ـ الجزائر ـ السعودية ـ عمان ـ قطر ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب، باستعمال نماذج بانل حيث يتضمن هذا الفصل التطبيقي مبحثين:

المبحث الأول: تجارة الخدمات في الدول العربية.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تجارة الخدمات في الدول العربية

أصبح الاهتمام بتجارة الخدمات من الظواهر الحديثة في الدول العربية حيث أصبحت من أسرع القطاعات نموا واهم ما يميز هذه التجارة هو اتساعها ومدى تأثيرها في الاقتصاد، وعليه يتم التعرض إلى أهمية وواقع تجارة الخدمات في الدول االعربية

المطلب الأول: أهمية الخدمات في اقتصاديات الدول العربية

تبنت الدول العربية منذ بدايات العمل العربي المشترك التبادل التجاري فيما بينها احد أهم المداخل الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وفي سبيل ذلك أبرمت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات استهدفت تحرير التجارة البينية كان آخرها البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدأ في العام 1998.

ومنذ مطلع العام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تضم جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر غير خاضعة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي قد ساهم في زيادة التبادل التجاري البيني في الأعوام القليلة الماضية.

وبوجه عام، لا تزال أدوات التكامل الاقتصادي العربي ترتكز على تحرير التجارة البينية للسلع، غير أن عملية تحرير التجارة البينية في الخدمات أصبحت تلقى المزيد من الاهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تقوم إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ العام 2003 وذلك للتوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة البينية في الخدمات أسموها باتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية، على أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية .ويتناول هذا المطلب أهمية تجارة الخدمات في الاقتصاديات العربية .[72]

يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط، في اقتصاديات الدول العربية حيث تقدر مساهمة قطاع الخدمات بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وترتفع هذه المساهمة إلى حوالي 40%في السعودية و71% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان وتبين التجارب الدولية أن التطور الذي يشهده قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني يشكل إحدى أبرز معالم التنمية، حيث ترتفع حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ويتوسع ذلك التشغيل في قطاع الخدمات كلما ارتفع الدخل القومي للفرد في الاقتصاد كذلك فإن كفاءة الخدمات تعتبر من أهم

[72] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الفصل الثاني عشر، ص:213.

العوامل في اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي ليس فقط لقطاع الخدمات ذاته، بل كذلك لقطاع إنتاج السلع، الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج، فمثلاً أصبحت كفاءة خدمات الاتصالات والنقل السريع ضرورية لاكتساب القدرة التنافسية في الأسواق العالمية بالنسبة للإنتاج وتصدير السلع الذي يتأثر بالفترة الزمنية لتوصيلها للمستهلك، مثال ذلك صناعة الملابس الجاهزة والمنتجات الإلكترونية. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية للدول العربية في الخدمات، تشير إحصاءات ميزان المدفوعات أن صادرات (أي متحصلات) الدول العربية للخدمات (باستثناء صادرات الخدمات الحكومية) بلغت حوالي 89 مليار دولار في عام 2007، أي ما نسبته 3.12% في المتوسط من الصادرات العربية للسلع والخدمات.[73]

ولقد شهدت صادرات الخدمات لعدد من الدول العربية نمواً سريعاً في الأعوام القليلة الماضية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت صادرات الخدمات في عام 2007 بنسبة 3.8% في السعودية، و3.23 % في المغرب و2.24 % في مصر. غير أن حصة الخدمات في صادرات السلع والخدمات تتباين من دولة إلى أخرى، حيث تشكل حوالي 3.3%في السعودية، و5.24% في تونس، و1.43% في المغرب و6.50% في مصر و8.77% في لبنان، الملحق (1/12). أما فيما يتعلق بقيمة واردات (أي مدفوعات) الدول العربية للخدمات، فتبلغ حوالي 133 مليار دولار في عام 2007، أي ما نسبته 2.25% في المتوسط من الواردات العربية للسلع والخدمات.

ولقد سجلت واردات الخدمات لعدد من الدول العربية نمواً مطرداً في عام 2007، فعلى سبيل المثال ارتفعت تلك الواردات بنسبة 2.27 في المائة في مصر و8.27 في المائة في الأردن و6.47 في المائة في البحرين و8.58 % في السعودية. وتعكس هذه الزيادات تزايد اعتماد الدول العربية على استيراد الخدمات النقل والسفر والخدمات المهنية الأخرى، وذلك في ضوء توسع النشاط الاقتصادي فيها. أما بالنسبة لهيكل تجارة الخدمات، ففي جانب الصادرات تأتي خدمات السفر في الدرجة الأولى وتستأثر بحصة 6.45% في المتوسط من صادرات الدول العربية للخدمات في عام 2007، ثم تليها الخدمات الأخرى، وأهمها الاتصالات والتشييد والبناء وخدمات الحاسوب والمعلومات والخدمات المالية والخدمات الجديدة الأخرى (مثل خدمات المكتب الخلفي)، فتشكل مساهمتها نسبة 7.31% في المتوسط من الصادرات العربية للخدمات. وتأتي خدمات النقل في المرتبة الثالثة وتشكل حصتها 7.22% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2007. وفي جانب هيكل واردات الخدمات، تستأثر خدمات النقل بالحصة الأكبر بنسبة 9.41 % في المتوسط من واردات الخدمات العربية في عام 2007، وتشير هذه الأهمية أيضاً إلى الارتباط الوثيق لخدمات النقل بالنفط والغاز، وهي السلع الرئيسية التي تصدرها الدول العربية إلى الأسواق العالمية. وتأتي بعد ذلك خدمات السفر التي

[73] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في اطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 214، 215.

تشكل حصة 1.40% في المتوسط من الواردات العربية للخدمات، وتشكل الخدمات الأخرى الحصة المتبقية أي ما نسبته 18%.[74]

وبمقارنة اتجاهات تطور هيكل الخدمات في تجارة الدول العربية خلال عامي 2000 و2007، يلاحظ في جانب الصادرات تراجع الأهمية النسبية لخدمات النقل والسفر وتزايد الأهمية النسبية للخدمات الأخرى والتي سجلت معدلات نمو أسرع مما أدى إلى زيادة أهميتها لتصل إلى نسبة 7.31% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2007، وذلك مقارنة مع حصة 9.18% فقط في الصادرات العربية للخدمات في عام 2000. أما بالنسبة لاتجاهات تطور هيكل الواردات العربية للخدمات، فيلاحظ تزايد الأهمية النسبية للسفر الذي يعكس تزايد الاعتماد على استقدام العمالة الأجنبية في ضوء النمو السريع الذي تشهده اقتصاديات عدد من الدول العربية، ومنها بوجه خاص دول مجلس التعاون الخليجي، الشكلان (1) و(2)

الشكل رقم (2): **مقارنة توزيع صادرات خدمات الدول العربية مع العالم عامي** 2007-2000

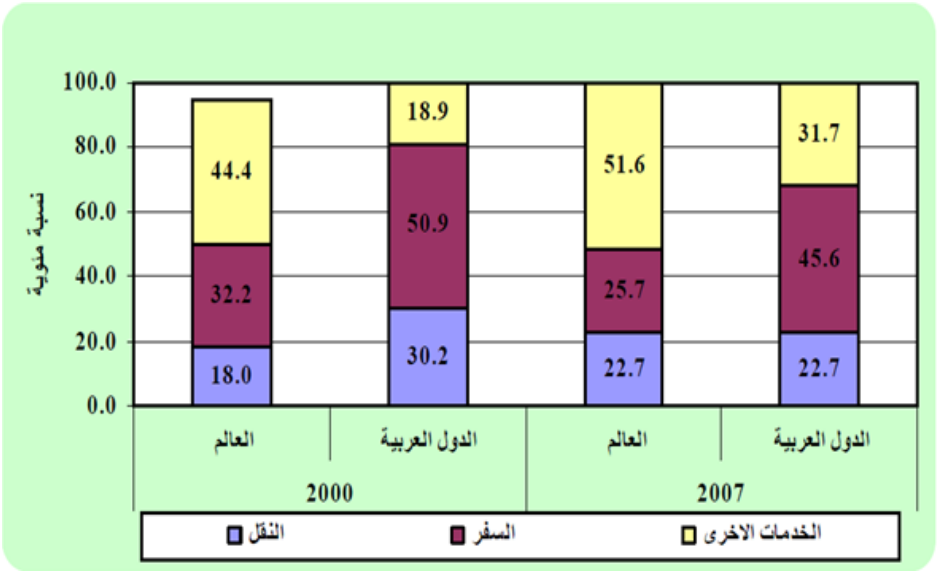

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة البيانات الإحصائية.

[74] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

الشكل رقم (3): **مقارنة توزيع واردات خدمات الدول العربية مع العالم عامي** 2007-2000

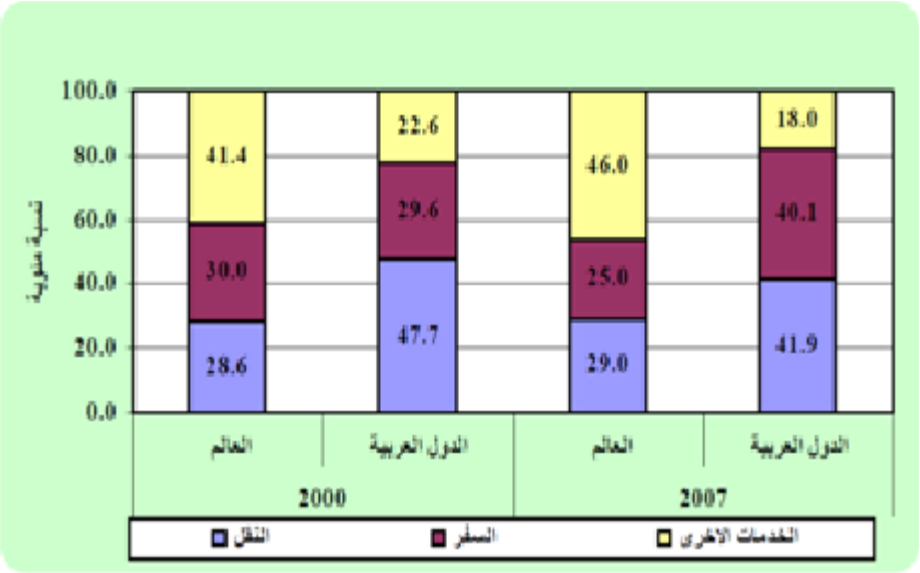

المصدر: منظمةالتجارة العالمية، قاعدة البيانات الإحصائية

وتجدر الإشارة إلى أن إحصاءات تجارة الخدمات لا تظهر الجوانب الأخرى للعلاقة الوثيقة لتجارة الخدمات بتجارة السلع، مثل الخدمات المصرفية والتأمين، وخدمات الاتصالات وخدمات التجارة المنقولة عبر شبكات الإنترنت، وكذلك أيضاً فإن إحصاءات التجارة الدولية للخدمات لا تتضمن المبادلات التجارية للخدمات التي يتم توريدها عن طريق الشركات الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية والتي ينتج عنها استثمارات أجنبية مباشرة تولد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.[75]

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية للخدمات في الدول العربية

تلعب التجارة العربية للخدمات دورًا مهمًا ومتزايدًا في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث بلغت نسبة مساهمة تجارة الخدمات، نسبة تزيد عن 20%من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول العربية وذلك طبقا للبيانات المنشورة.[76]

وبالرغم من تعدد الخدمات إلا أن قيمة هذه الخدمات لا تظهر بصورة تفصيلية في بيانات تجارة الخدمات في بنود ميزان المدفوعات بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية على الرغم من أهميتها.

---

[75] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الفصل الثاني عشر، ص، ص: 213، 216.

[76] عتيقة وصاف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 188.

وفي هذا الجزء قمنا بدراسة توضح تطور التجارة العربية للخدمات بشكل عام بتوضيح حجم التجارة الخدمية في الدول العربية إجمالا، ثم تبيين الصادرات والواردات الخدمية، وفي الأخير الوصول لحصائل الميزان التجاري الخدمي خلال الفترة من 2005 إلى 2014.

أولا: التجارة الخدمية في الدول العربية

تبلغ حصة التجارة الخدمية في الدول العربية أكثر من 16.5% من إجمالي تجارة السلع والخدمات حيث أنها شهدت نمو من 308.8 مليار دولار عام 2008،[77] إلى 385.2 مليار دولار عام 2011 ووصلت إلى 422.7 مليار دولار عام 2014. وارتفع معدل النمو إلى 2.6% خلال عام 2015 مقارنة بـ 2.2% عام 2014، وهذا النمو يعتبر أقل من نظيره في التجارة السلعية العربية، وكذلك أقل من نظيره العالمي في التجارة الخدمية فقد تراجعت وبشكل طفيف حصة التجارة الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 8.7% إلى أقل من 8.4%.[78]

جدول رقم (3): إجمالي تجارة الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار
حسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2005-2010	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير 2011 -2014 (%)
السعودية	74.1	89.5	84.5	88.5	109.1	5.1
الإمارات	42.1	69.3	79.3	85.6	92.0	7.3
قطر	10.0	24.3	33.8	38.7	46.4	17.6
مصر	33.9	33.2	38.2	34.7	39.4	4.4
الكويت	22.3	29.1	29.9	27.2	30.1	0.8
لبنان	25.5	32.6	28.5	27.8	26.3	-5.3
المغرب	19.0	24.5	23.5	21.9	25.3	0.9
الجزائر	11.5	16.3	14.7	14.7	15.3	-1.6
سلطنة عمان	6.5	10.2	11.3	12.9	13.5	7.2
الأردن	7.6	10.2	11.0	10.9	11.7	3.5
تونس	7.7	7.8	8.3	8.1	8.3	1.4
السودان	2.5	2.4	3.2	3.3	3.6	10.1
فلسطين	1.3	2.0	2.1	1.6	1.9	-1.9
البحرين	5.4	5.1	4.6	4.9	-	-
جيبوتي	0.4	0.5	0.5	0.5	-	-
العراق	8.4	13.9	16.1	17.4	-	-
ليبيا	4.2	4.4	7.1	8.7	-	-
موريتانيا	0.7	1.0	1.2	1.2	-	-
سورية	7.3	5.4	-	-	-	-
اليمن	2.9	3.4	3.9	4.0	-	-

[77] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، السنة الواحدة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني(أبريل- يونيو2013)، ص: 13.

[78] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير- مارس 2016)، ص: 17.

الدول العربية	293.4	385.2	401.7	412.5	422.7	2.3
العالم	3,485.8	4,404.0	4,544.9	4,786.6	5,016.7	3.3
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	8.4	8.7	8.8	8.6	8.4	-0.9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 17.

وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة الخدمية لعام 2014 بقيمة 109.1 مليار دولار بنسبة 25.8% من الإجمالي، تلتها الإمارات بقيمة 92 مليار دولار وبنسبة 21.8%، ثم جاءت قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 46.4 مليار دولار وبنسبة 11% من الإجمالي العربي.(من الجدول رقم 3)

وقد حققت قطر أعلى متوسط معدل نمو سنوي في تجارتها الخدمية خلال الفترة ما بين عامي 2011 و 2014 بواقع 17.6 % وحل السودان في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت10.1% ثم الإمارات في المركز الثالث بنمو بلغ7.3%.(من الجدول رقم 3)

أما على صعيد الدول أكثر إعتمادا على تجارتها الخدمية فقد حل لبنان في المرتبة الأولى بنسبة 54% للتجارة الخدمية من إجمالي تجارة السلع والخدمات لعام 2014، وهو الوحيد الذي تجاوز فيه قيمة الصادرات الخدمية الصادرات السلعية.[79]

ثانيا: صادرات وواردات التجارة الخدمية في الدول العربية

✓ الصادرات الخدمية العربية

تمثل الصادرات الخدمية نحو 8.9% من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2014 حيث ارتفعت بشكل طفيف جدا خلال الفترة بين عامي 2011 و2014 بمتوسط نمو سنوي بلغ 0.1% من 124.8 مليار دولار عام 2011 إلى 125.2 مليار دولار عام 2014. كما تراجعت حصة الصادرات الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 2.8% إلى 2.5%. (جدول رقم4)

جدول رقم (4):إجمالي صادرات الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2005-2010	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير 2011 -2014 (%)
مصر	20.2	19.1	21.8	18.3	21.9	3.4
الإمارات	8.5	12.8	16.1	18.2	20.6	12.7
المغرب	13.3	15.9	15.3	14.4	16.4	0.7
لبنان	14.3	19.7	16.6	14.7	13.5	-8.9

[79] النتيجة بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص ص: 13، 17.

قطر	3.2	7.4	9.9	11.2	13.5	16.3
السعودية	12.0	11.5	11.0	11.8	12.2	1.5
الأردن	4.0	5.7	6.4	6.4	7.1	5.6
الكويت	9.3	10.1	8.8	6.2	6.3	-11.2
تونس	4.9	4.6	5.1	4.8	4.8	1.2
الجزائر	3.0	3.7	3.8	3.9	3.6	-1.0
سلطنة عمان	1.6	2.4	2.6	2.9	3.0	5.4
السودان	0.3	0.3	1.1	1.3	1.5	49.6
فلسطين	0.5	1.0	0.9	0.6	0.7	-8.4
البحرين	3.7	3.3	3.1	3.3	-	-
جيبوتي	0.3	0.3	0.3	0.4	-	-
العراق	1.4	2.8	2.8	2.5	-	-
ليبيا	0.4	0	0.2	0.2	-	-
موريتانيا	0.1	0.2	0.1	0.2	-	-
سورية	4.4	2.5	-	-	-	-
اليمن	1.0	1.3	1.6	1.7	-	-
الدول العربية	**106.2**	**124.8**	**127.6**	**122.8**	**125.2**	**0.1**
العالم	**3,485.8**	**4,404.0**	**4,544.9**	**4,786.6**	**5,061.7**	**3.3**
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	**3.0**	**2.8**	**2.8**	**2.6**	**2.5**	**-3.1**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 17.

واحتلت السودان وقطر والإمارات قائمة أعلى الدول نموا في صادراتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2011و2014 بنسب 49.6% و16.3% و 12.7%على التوالي.

وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كأكبر مصدر عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 21.9مليار دولار وبحصة بلغت 17.5%من الإجمالي العربي تلتها الإمارات بقيمة 20.6 مليار دولار ثم المغرب بقيمة 16.4 مليار دولار.[80]

✓ الواردات الخدمية العربية

شهدت الواردات الخدمية العربية متوسط معدل نمو سنوي بلغ 3.4 خلال الفترة بين عامي 2011و2014من260.5 مليار دولار إلى 297.6 مليار دولار. لكن استقرت حصة الواردات الخدمية العربية من الواردات الخدمية العالمية خلال الفترة حوالي6.1%(جدول رقم 5) .

جدول رقم (5):إجمالي واردات الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2010-2005	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير (%) 2014- 2011

[80] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 17.

السعودية	62.1	78.0	73.4	76.7	96.9	5.6
الإمارات	33.5	56.5	63.3	67.4	71.4	6.0
قطر	6.7	16.9	23.9	27.5	32.9	18.1
الكويت	13.0	19.0	21.1	21.0	23.8	5.8
مصر	13.8	14.1	16.5	16.4	17.5	5.6
لبنان	11.2	13.0	11.9	13.0	12.7	-0.5
الجزائر	8.5	12.6	10.9	10.8	11.7	-1.8
سلطنة عمان	5.0	7.7	8.7	10.0	10.4	7.8
المغرب	5.8	8.6	8.1	7.6	9.0	1.1
الأردن	3.6	4.5	4.5	4.6	4.6	0.6
تونس	2.8	3.2	3.2	3.3	3.4	1.8
السودان	2.2	2.1	2.2	2.0	2.1	-0.7
فلسطين	0.8	1.1	1.2	1.0	1.2	3.0
البحرين	1.7	1.8	1.5	1.6	-	-
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.2	-	-
العراق	7.1	11.1	13.1	14.9	-	-
ليبيا	3.8	4.4	7.0	8.5	-	-
موريتانيا	0.6	0.8	1.0	1.0	-	-
سورية	2.9	2.9	-	-	-	-
اليمن	1.9	2.2	2.3	2.3	-	-
الدول العربية	**187.1**	**260.5**	**274.1**	**289.6**	**267.6**	**3.4**
العالم	**3,354.3**	**4,251.7**	**4,397.2**	**4,653.4**	**4,904.0**	**3.6**
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	**5.6**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**6.1**	**-0.2**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 18.

واحتلت قطر و سلطنة عمان والإمارات قائمة أعلى الدول نموا في وارداتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2011و2014 بنسب 18.1%و7.8% و6%على التوالي.

وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 96.9 مليار دولار وبحصة بلغت 32.6%من الإجمالي العربي تلتها الإمارات بحصة 24%ثم قطر بحصة بلغت 11%.[81]

ثالثا: ميزان تجارة الخدمات التجارية العربية

[81] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 18.

يوضح الجدول رقم (6) أن المنطقة العربية في مجموعها مستورد صاف للخدمات من العالم بوجود عجز تجاري نجم عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات، بقيمة 172.4 مليار دولار عام 2014 بعدما كان 135.7ملياردولار فقط عام 2011.

جدول رقم (6):ميزان تجارة الخدمات التجارية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام2014

الدولة	متوسط 2010-2005	2011	2012	2013	2014
المغرب	7.5	7.3	7.2	6.8	7.4
مصر	6.4	5.1	5.3	1.9	4.4
الأردن	0.5	1.3	1.9	1.8	2.5
تونس	2.2	1.4	1.9	1.5	1.4
لبنان	3.1	6.7	4.7	1.7	0.8
فلسطين	-0.3	-0.1	-0.3	-0.4	-0.5
السودان	-2.0	-1.8	-1.1	-0.8	-0.6
سلطنة عمان	-3.4	-5.3	-6.2	-7.1	-7.4
الجزائر	-5.5	-8.9	-7.0	-6.8	-8.1
الكويت	-3.7	-8.9	-12.3	-14.8	-17.5
قطر	-3.5	-9.5	-14.0	-16.3	-19.3
الإمارات	-25.0	-43.7	-47.2	-49.3	-50.8
السعودية	-50.2	-66.5	-62.4	-64.8	-84.7
البحرين	2.0	1.5	1.6	1.7	-
جيبوتي	0.2	0.2	0.2	0.2	-
العراق	-5.7	-8.3	-10.5	-12.3	-
ليبيا	-3.5	-4.3	-6.8	-8.3	-
موريتانيا	-0.5	-0.6	-0.9	-0.8	-
سورية	1.5	-0.4	-	-	-
اليمن	-1.0	-0.9	-0.8	-0.5	-
الدول العربية	**-80.9**	**-135.7**	**-146.5**	**-166.8**	**-172.4**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016)، ص: 18.

وعلى المستوى القطري حققت 5دول عربية (المغرب ومصر والأردن وتونس ولبنان) فائضا من تجارتها الخدمية الدولية بقيم تراوحت ما بين 7.4مليار دولار في المغرب و0.8 مليار دولار في لبنان في المقابل حققت 8 دول عجزا هي

(فلسطين والسودان وسلطنة عمان والجزائر والكويت وقطر والإمارات والسعودية) بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين 84.7مليارد ولار في السعودية و0.5 مليار في فلسطين.[82]

المطلب الثالث: الحواجز أمام التجارة الدولية للخدمات ومبررات تحريرها

نتطرق في هذا المطلب إلى الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات ومبررات تحريرها في الدول العربية:

أولا: الحواجز التي تعترض التجارة الدولية للخدمات

تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع لكونها غير منظورة، أي أنها تتم من خلال إما تدفق السلع (الصادرات والواردات)، أو عن طريق انتقال المعلومات أو تحويل الأموال أو انتقال الأفراد. ولذلك فان الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات لا تأخذ شكل التعريفة الجمركية على الواردات بتجارة السلع، بل إن القيود التي تعترض تجارة الخدمات تأخذ أشكالا متعددة، من أهمها القوانين والأنظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق كالاحتكارات أو القيود على التواجد التجاري للشركات الأجنبية والقيود على شراء العقارات للأجانب، والقيود على الإقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والأطباء وغيرهم من المتخصصين. وتشكل القيود التي تفترض على تجارة الخدمات تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، مما يؤدي على انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ليس لقطاع الخدمات ذاته فقط، بل كذلك أيضا لقطاع إنتاج السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج. ولقد أصبحت الاستفادة من شبكات الاتصالات والنقل متطورة وضرورية لاكتساب القدرة التنافسية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع إلى الأسواق العالمية.

وتبين التجارب الدولية أيضا إن كفاءة الخدمات مشتقة بشكل كبير من التحرير. فتحرير التجارة في الخدمات يمكنه أن يلعب دورًا محفزًا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية والمهارات، والتغلب على الصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات، وقد أثبتت هذه التجارب إن الدول التي تتمتع أكثر بقطاعات خدمية محررة كان معدل النمو فيها أسرع من الدول ذات القطاعات الخدمية المغلقة. و علاوة على ذلك، فان تكلفة تحرير التجارة في الخدمات تعد أقل عند مقارنتها بتكلفة تحرير تجارة السلع، الذي يترتب عليه خسارة للحصيلة الجمركية وزيادة البطالة.[83]

ثانيا: مبررات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

[82] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير- مارس 2016)، ص: 18.

[83] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره**، ص: 216.

إن النمو السريع الذي تشهده التجارة الدولية للخدمات في العديد من الدول العربية يشير إلى أن تجارة الخدمات يمكن أن تلعب دور المحرك لتنمية التجارة بين الدول العربية. ولقد تزايدت القدرات التنافسية في السوق العالمية لعدد من الدول العربية، في قطاعات الخدمات كالسياحة بالنسبة لتونس ومصر والمغرب وخدمات التشييد والبناء بالنسبة لمصر وخدمات الأعمال (كخدمات المكتب الخلفي) بالنسبة للمغرب ومصر وتونس، والاتصالات وخدمات الكمبيوتر، والخدمات المالية.

و في جانب آخر، توجد مجموعة من المبررات التي تحفز على تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي، نورد منها ما يلي:

- ✓ إن بعض الخدمات كالإنشاءات والخدمات المهنية يسهل تحريرها على المستوى الإقليمي في ضوء غياب قواعد و/أو مواصفات عالمية تحكمها (بالمقارنة على سبيل، بقطاع الاتصالات أو الخدمات المالية)، وغالبا ما تكون هذه القطاعات خاضعة للعديد من القيود الحمائية والقوانين والإجراءات المحلية المنظمة لها. و يمكن تحرير مثل هذه القطاعات بين دول تجمعها لغة مشتركة وتتقارب بينها مستويات التنمية. و هناك بعض الخدمات المهنية التي يمكن تحريرها من خلال الاعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني لمنح تراخيص ممارسة المهنة.
- ✓ إن التحرير على المستوى الإقليمي العربي يساعد على دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية. فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العالمي (مثل خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الاتصالات والتشييد والبناء)، هناك قطاعات خدمية أخرى يمكن أن يتم دعمها على المستوى الإقليمي العربي لكي تكتسب القدرة على المنافسة دوليا وعالميا، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه. غير أن تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي العربي يحتاج في المقابل إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدخال تشريعات مسبقة للتحرير لتقليل الآثار السلبية الممكنة، وذلك بوجه خاص، فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية التي تتميز بوجود تكلفة مرتفعة وغارقة، وبالتالي فإنه يتعين دعم هذه القطاعات بحيث تظل مفتوحة أمام المنافسين المحتملين في المستقبل لضمان عدم استئثار الشركات الأوائل في السوق بمزايا النفاذ إلى السوق في مرحلة أولى، ومحاولة منع المنافسين المحتملين من دخول السوق(وهو ما يظهر عادة في قطاعات الاتصالات والمرافق العامة).
- ✓ لقد شرعت الدول العربية بتحرير التجارة الدولية للخدمات في إطار الاتفاقيات الدولية، سواء من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، أو بإبرام عدد من الدول الأردن، البحرين، عمان والمغرب

اتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، تشمل تحرير تجارة الخدمات، وبالتالي فقد اعتاد العدد الأكبر من الدول العربية على أحكام و آليات التفاوض لتقديم الالتزامات والتعهدات لتحرير التجارة الدولية للخدمات سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو على المستوى الإقليمي.

- ✓ وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ست دول عربية بدأت مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي لتحرير تجارة الخدمات، كما تشارك الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وعددها اثنتي عشرة دولة في مفاوضات جولة الدوحة التي بدأت منذ العام 2002 والتي تستهدف تعميق وتوسيع مجالات تحرير التجارة الدولية للخدمات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

إن التحرير الإقليمي للتجارة في الخدمات من المرجح أن يكون له أثار ايجابية أكثر من التحرير الإقليمي للتجارة في السلع وذلك لسببين الأول، إن المكون الأكبر للسلع هو الخدمات، حيث أوضحت الدراسات إن حوالي 30%إنتاج السلع متصل بالخدمات، ونتيجة لهذا فإنه من المحتمل أن ينتج عن دعم التحرير الإقليمي العربي للخدمات خدمات فعالة يمكنها أن تزيد من تنافسية السلع وتزيد أيضا من التجارة العربية البينية. والسبب الثاني، أنه عند إدخال الخدمات في المفاوضات، فإن عملية الأخذ والعطاء تتسع وتكون توقعات الاستفادة من الخدمات أفضل بكثير من التجارة السلعية، ويعد هذا الأمر هام جدًا للدول العربية التي لديها عدد من أنشطة الخدمات التي تصدرها، وخاصة عند مقارنتها بحالة إنتاجها للسلع، كما هو الحال في لبنان والإمارات (دبي).[84]

المطلب الرابع: التزامات الدول العربية في اتفاقية (الجاتس) وإمكانات تفعيل السياسات لتحرير تجارة الخدمات

ويحتوي هذا المطلب على إلتزامات الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات والتطرق إلى إمكانات تفعيل السياسات التجارية بها

أولا: التزامات الدول العربية في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)

اتفقت الدول العربية على التفاوض لتحرير تجارة الخدمات في ما بينها والتوصل إلى إبرام اتفاقية لتحرير التجارة البينية للخدمات بصورة مماثلة لاتفاقية (الجاتس) ولكن بطريقة أكثر شمولية، بحيث تشكل الخدمات التي يتفق على تحريرها في الإطار العربي جزءا هاما من التجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات. ونظرا لكون التزامات الدول العربية في اتفاقية (الجاتس) تشكل نقطة البداية للمفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات، لذلك يتعين التعرف على طبيعة هذه الالتزامات وإمكانيات التوسع في تحريرها في الإطار الإقليمي العربي.

---

[84] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في اطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الفصل الثاني عشر، ص ص :216، 218.

وفي البداية، تجدر الإشارة إلى أن التزامات الدول بتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) يرتكز على شقين أساسيين، الشق الأول، يتعلق بالالتزام بتنفيذ الأحكام العامة والمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في جميع قطاعات الخدمات. ويتضمن الشق الآخر الالتزامات المحددة التي تتقدم بها كل دولة موقعة على الاتفاقية لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب.

كما تنص اتفاقية (الجاتس) على استخدام أسلوب التحرير التدريجي الذي يهدف إلى إقدام الدول الأعضاء على زيادة عدد الأنشطة التي تفتحها أمام المنافسة الأجنبية وتقليل القيود على أنشطة الخدمات التي تعهدت بفتحها، وذلك من خلال جولات تفاوضية متعددة الأطراف، مثل جولة الدوحة الجارية حاليا.

وعلى صعيد آخر، تسمح الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) بإنشاء تكتلات اقتصادية يتم في إطارها الاتفاق على مستويات أعلى لتحرير التجارة في الخدمات عن تلك المقدمة في إطار المنظمة، وبحيث يتم استثناء تلك التكتلات الاقتصادية من شرط الدولة الأولى بالرعاية المعمول بها في إطار المنظمة، والذي يشترط تقديم معاملة متساوية لكافة الدول الأعضاء في المنظمة. وهو الأمر الذي يشجع الدول على إنشاء مثل تلك التكتلات بحيث تستفيد الدول الأعضاء في التكتل فقط بمزايا التحرير.

ولقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اثنتي عشرة دولة منذ قيام منظمة التجارة العالمية في العام 1995، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا .كما أن هناك ست دول عربية تسعى للانضمام لعضوية المنظمة، وهي الجزائر، السودان، لبنان، اليمن، العراق وليبيا.

وتتفاوت درجة تحرير الدول العربية في إطار انضمامه المنظمة التجارة العالمية، فمنها من يعكس جدول التزاماتها مستوى مرتفع من التحرير نظراً لانضمامه مؤخراً للمنظمة وخضوعها لمفاوضات شاقة مع الدول الأعضاء في المنظمة للالتزام بأعلى مستوى ممكن من التحرير، مثل السعودية وعمان والأردن .ولكن، بشكل عام، فإن جداول التزامات الدول العربية الأخرى تتميز بمستوى متواضع من تحرير تجارة الخدمات، حيث تلتزم بعدد محدود من القطاعات الخدمية كما تفرض العديد من القيود على السماح بنفاذ موردي الخدمة الأجانب ومنح المعاملة الوطنية لهم.

وإذا تم ربط التزامات الدول العربية في اتفاقية الجاتس كنقطة بداية للتفاوض في إطار تحرير التجارة البينية للخدمات، فإن هذه الالتزامات لا يمكن أن تشكل الحد الأدنى، حيث أن قطاعات الخدمات في الدول العربية تتسم بتحرر أكثر مما التزمت به الدول في جداول التزاماتها الخاصة باتفاقية الجاتس، مما قد يضمن التوصل إلى إمكانية تحرير التجارة البينية للخدمات بصورة أعمق وأشمل من تحرير تجارة الخدمات في إطار متعدد الأطراف.

وفي إطار جولة الدوحة للمفاوضات الجارية حالياً منذ العام 2002، والتي لم تنته بعد، فقد تقدمت سبع دول عربية، وهي الأردن والإمارات وقطر والبحرين والمغرب وتونس ومصر من إجمالي 71 دولة، بعروض مبدئية توفر مستوى تحرير أعلى لتجارة الخدمات، كما لم تتقدم سوى دولتين عربيتين فقط هما مصر والبحرين من إجمالي 31 دولة بعروض محسنة.[85]

ثانيا: المفاوضات الجارية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق لجامعة الدول العربية في العام 2003 الأحكام [86]العامة لاتفاقية التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي إطار هذه المبادئ، بدأت المفاوضات بين الدول العربية لإبرام اتفاق لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها مماثل لاتفاقية الجاتس (GATS). وقد بادرت الحكومة اللبنانية بإعداد مشروع مبدئي لاتفاق إطاري ليمثل قاعدة للتفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، وتم عقد أربعة اجتماعات للخبراء العرب في بيروت على مدار عامين، لمناقشة مشروع الاتفاق وتعديله من جانب الدول العربية لضمان اتساقه مع بنود اتفاقية الجاتس. وأهم ما تم مراعاته في إعداد هذه الاتفاقية وفي أحكامها العامة الآتي:

- ✓ أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها إلى منظمة التجارة العالمية أو ما يسمى جاتس بليس[87] (GATS PLUS). وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطار العربي جزءاً هاماً من تجارة الخدمات العربية.
- ✓ أن تتماشى الأحكام العامة و المبادئ للاتفاقية العربية مع تلك الواردة باتفاقية الجاتس، كي لا يشكل ذلك تناقضاً بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو الدول العربية التي هي بصدد الانضمام للمنظمة العالمية.
- ✓ أن تتضمن الاتفاقية قواعد موحدة لتطبق بصورة شاملة على جميع نشاطات الخدمات، ويتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الجاتس.
- ✓ اعتماد القوائم الإيجابية [88]فيجد أول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة فيا لانضمام.

---

[85] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في اطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص ص :218، 219.

[86] يتكون مشروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزئين : الجزء الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات، والجزء الثاني يتعلق بجداول الالتزامات والتعهدات الخاصة بالدول الأعضاء.

[87] أن تقوم الدول العربية بتحرير قطاعات خدمية أكثر مما هو مقدم في جداول التزاماتها إلى منظمة التجارة العالمية.

[88] هناك طريقتان لتضمين تحرير تجارة الخدمات في الاتفاقيات الدولية لتحرير تجارة الخدمات، وهي إما تطبيقا لقائمة الإيجابية منهج من(أسفل إلى أعلى) أو القائمة السلبية (منهج من أعلى أسفل). ووفقا لمنهج القائمة الإيجابية الذي تتبعه الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)تتعهد الدول بالمعاملة الوطنية والتزامات النفاذ للأسواق وتحدد نوع الوصول أو المعاملة المقدمة للخدمات أو لموردي الخدمة في القطاعات المجدولة. بينما تعتمد طريقة القائمة السلبية البديلة الذي تستخدمه اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول العربية الأربعة الموقعة، على السرد السلبي، حيث يتم تحرير جميع القطاعات والإجراءات مالم تكن هناك ملاحق تنص على خلاف ذلك أو أن تحتوي تلك الملاحق على تحفظات أو إجراءات غير مطابقة.

- ✓ إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الدول الراغبة في تحرير الخدمات ولديها الاستعداد لذلك الآن، ويمكن أن تلحق بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد مواءمة أوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير.

هذا وقد تم إطلاق الجولة الأولى للمفاوضات فيما تسمى" جولة بيروت لتحرير الخدمات بين الدول العربية "في العام 2004، بمشاركة إحدى عشرة دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، لبنان، عمان، قطر، الكويت، مصر و المغرب، وذلك لمناقشة جداول الالتزامات الخاصة بالدول العربية.

وفي إطار جولة بيروت للمفاوضات، عقدت أربعة اجتماعات للمفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف تم خلالها تبادل الطلبات و العروض، حيث تقدمت كل من الأردن ولبنان والإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين بعروض محسنة لتحرير التجارة البينية في الخدمات في قطاعات خدمية مختلفة، من بينها التأمين وخدمات سوق المال وخدمات التشييد والبناء، وقطاعات الخدمات القانونية وخدمات الاستشارات الهندسية والمعمارية والهندسية المتكاملة . وبصورة عامة، تتسم المفاوضات بين الدول العربية بالبطء الشديد على الرغم من جهود بعض الدول العربية لدفع المفاوضات إلى التوصل إلى الاتفاق المرجو.

ومن بين الجهود المبذولة، اتفاق كل من مصر و الأردن على استخدام مبادرات قطاعية في مفاوضات ثنائية تستهدف التحرير الكامل لقطاعات خدمات محددة، وهي الاتصالات والتعليم والحاسب الآلي. وتتعاون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع الدول المشاركة في مفاوضات تحرير التجارة البينية للخدمات لتجميع تبادل المعلومات حول القطاعات الخدمية في تلك الدول، بدءاً بتبادل التشريعات والقوانين الخاصة بقطاعات خدمات الاتصالات والخدمات التعليمية والخدمات المصرفية كخطوة أولى، تليها باقي القطاعات الخدمية.كما قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الاسكوا بإعداد استبيان خاص عن تدابير السياسة العامة التي تؤثر على التجارة في الخدمات، والذي يهدف إلى تجميع معلومات بشأن التجارة في الخدمات، بشكل عام، في كل دولة حيث تقوم الدول الأعضاء باستيفائه وتعميمه على باقي الدول.

ونظرًا لتعثر المفاوضات التي كان من المحدد لها أن تنتهي قبل نهاية العام2005 ، فقد تم عقد اجتماع خاص لبحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية والجماعية خلال يوليو 2008 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ببيروت، وقد شارك في هذا الاجتماع وفود من اثنتي عشرة دولة عربية، وهي مصر والأردن والبحرين والعراق والسودان وسورية وعُمان وفلسطين وقطر والإمارات ولبنان والكويت .حيث قامت هذه الدول بعرض تصوراتها عن أهم العقبات والتحديات التي أدت إلى تباطؤ المفاوضات والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- ✓ تداخل أجندات تحرير التجارة في الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- ✓ عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والفوائد المرجوة والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظمها ومستهلكيها.
- ✓ عدم توافر بيانات كاملة عن هيكل السوق لكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي.
- ✓ عدم توافر دراسات حول أهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية.

أما على مستوى الدول فرادى، فتوجد عقبات تتعلق بعدد منا لأمور، منها أن تعدد الجهات المسؤولة عن القطاعات الخدمية وتجارة الخدمات في جميع الدول العربية تشكل عائقاً أمام المسؤولين والمفاوضين في الدول العربية لاتخاذ قرارات بشأن التحرير، خاصةً في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة، والجهات الموردة ومستهلك الخدمة. وهناك بعض القطاعات الخدمية التي تفتقر إلى وجود جهة منظمة لها، مثل القطاعات الفرعية لخدمات الأعمال، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء جهة تنظيمية موحدة، مثل مجلس أعلى للتجارة في الخدمات تقع تحت مظلته كافة القطاعات الخدمية، وهو النموذج المتبع في العديد من الدول المتقدمة. كما لا تستخدم الدول العربية اتفاقيات الاعتراف المتبادل بينها فيما يخص مثلا الشهادات المهنية، وتعد هذه الاتفاقيات في غاية الأهمية لدعم عملية التحرير الإقليمي للخدمات، وبشكل خاص في مجالات التشييد و الخدمات المهنية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.[89]

ثالثا: إمكانات العمل لتفعيل السياسات التجارية في تحرير التجارة في الخدمات على المستوى الإقليمي العربي:

يوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات، نورد منها الخطوات الرئيسية الآتية:[90]

- ✓ **مراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين** يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية، التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير .لذا يمكن إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية .و في هذا الإطار تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية.

---

[89] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في اطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره**، ص ص :219، 222.

[90] مستقاة من ورقة عمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المقدمة للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الكويت 2008 .

- ✓ **التوافق (أو التقارب التشريع)** قد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق التقارب من خلال إزالة القيود غير التعريفية من جانب واحد (بعد ضمان مراجعة التشريعات)،ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، وأخيراً عن طريق التوافق مع المعايير الدولية مثل المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية.

و يمكن أن يغطي الاعتراف المتبادل في إطار الخدمات العديد من الممارسات، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب وذلك لتسهيل الأسلوب الثاني لتوريد الخدمة، في استهلاك الخدمات التعليمية، وبالتالي تسهيل الأسلوب الرابع لتوريد الخدمة. و يمكن للدول العربية أن تبدأ بتبني مشروعات ذات طبيعة ثنائية أو إقليمية لتسهيل الاعتراف بالمؤهلات العلمية، مما سيؤثر بشكل إيجابي على تيسير تحرير الأسلوب الرابع لتوريد الخدمة في مجال خدمات الأعمال مثلاً.

- ✓ **التعاون بين الأجهزة التنظيمية الوطنية للخدمات**: إن ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية، إلا أن نوع التعاون والدرجة المثلى له بين الأجهزة التنظيمية الوطنية قد يختلف من قطاع إلى آخر .وهنا كحاجة لإنشاء شبكة مؤسسية (Institutional network)بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تبادل البيانات ومعايير تقييم الأداء (Benchmarking) ويساعد هذا النوع من التعاون بشكل غير مباشر على رفع مستوى، التحرير الفعلي وتسهيل تقارب مستويات تطور القطاعات الخدمية في الدول العربية.
- ✓ **تنشيط عملية التحرير حسب الأسلوب الرابع الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين**: يشكل الأسلوب الرابع لتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس والمتعلق بانتقال العمالة لفترات مؤقتة نموذجاً مفيداً لحث الدول العربية على الاتفاق على إطار مشترك لتيسير حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة فيما بينها ولفترات مؤقتة يتفق على تحديدها. وقد يشكل تيسير حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة بديلاً هاماً لهجرة العمالة العربية ووسيلة فاعلة لتخفيف ضغوطات العرض في أسواق عمل عدد من الدول العربية.ويتطلب تيسير حركة العمالة الماهرة وشبه الماهرة العربية التعاون بين الدول العربية من أجل وضع وتنفيذ برنامج أسموه بالبرامج الدولية لتحرير حركة العمالة الماهرة في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية. ويوفر برنامج كهذا عدة فوائد من أهمها حصول العمالة الماهرة في الدول المستضيفة لها على ظروف عمل أفضل لهم وضمان عودتهم واندماجهم من جديد في سوق العمل

في دولهم الأم بعد اكتسابهم الخبرة العملية، مما قد يقلل من هجرة العقول العربية إلى خارج الدول العربية .بالإضافة إلى زيادة قيمة تحويلات العاملين باعتبار أن أجور ورواتب هذه العمالة الماهرة أعلى نسبياً من أجور ورواتب العمالة الوافدة الأخرى.

- ✓ **تبني المنهج القطاعي للتفاوض**: بادرت مصر والأردن بالتفاوض الكامل لتحرير قطاعات خدمية محددة. ويمكن لهذه المبادرة في حال توصل الدولتين إلى اتفاق قطاعي أن تكون نموذجاً يمكن لباقي الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إتباعه .ويمكن أيضاً إتباع هذا النموذج حتى على المستوى شبه الإقليمي، كالتفاوض في إطار" اتفاقية أغادير "ومن ثم على مستوى جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في قطاعي التشييد والبناء والكهرباء، على سبيل المثال، وبعد ما يتضح أنه توجد منافع عديدة من التعاون المشترك بين عدد من الدول في هذه القطاعات.
- ✓ **رسم الخطوط العريضة لقواعد المنشأ**: نظراً لاختلاف طبيعة الخدمات مقارنة مع السلع،[91] فإن قواعد المنشأ التي تطبق على السلع لا تصلح للتطبيق على الخدمات، فالخدمات عادة ما تقدم بوسائل مختلفة تؤثر بدورها على قواعد المنشأ. ففي أسلوبي التوريد الأول والثاني من أساليب توريد الخدمات، لا تشكل قواعد المنشأ مشكلة كبيرة، حيث تقدم الخدمة من قبل الشريك التجاري. ومع ذلك، هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة المتعلقة بقواعد المنشأ للأسلوبين الثالث والرابع من أساليب توريد الخدمات. وهناك ثلاثة من المعايير التي يجب أن تطبق والتي تتضمن النطاق القانوني الذي تنتمي إليه الشركة المقدمة للخدمة والموقع الجغرافي لمقدم الخدمة والملكية والرقابة. وهذه المعايير ليست حصرية ويمكن تطبيق مزيج منها. ولكن يتعين أن تتفق الدول العربية على المعيار الذي يجب تطبيقه والذي قد يختلف باختلاف القطاع لضمان مفاوضات مثمرة وفعالة وتجنب المفاوضات المطولة، كما حدث في مفاوضات تحرير التجارة في السلع.
- ✓ **إدراج مادة للتعامل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية**: إن إدراج مثل هذه المادة يعني أن الدول العربية توافق على مبدأ أساسي،[92] وهو أن أي معاملة تفضيلية تمنحها أي دولة عربية إلى الدول الأخرى في نطاق الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخاصة بها تطبق على باقي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات. وسيؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة التفرقة الناتجة عن الاتفاقيات المختلفة السارية، وكذلك بالنسبة لأي اتفاقية مستقبلية، حيث ستمتد أي معاملة تفضيلية إلى الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة

---

[91] تعرف قواعدا لمنشأ بجنسية المنتج طبقا لقواعد مختلفة بالنسبة للسلع، أما بالنسبة للخدمات فمن الصعب تحديد جنسيتها.

[92] يعتبر المبدأ الأول والأم من المبادئ الرئيسية للتبادل التجاري متعدد الأطراف والذي يلزم كل عضو أن يمنح للخدمات ولمقدمي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي يمنحها لمثل هذه الخدمات ولمقدمي الخدمات من أي بلد آخر، وذلك وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية النجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية

العربية للخدمات. وسيؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى الإسراع بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، خاصة وأن عدداً من الدول العربية قد وقع بالفعل اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، ويعمل عدد آخر على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتحرير تجارة الخدمات، حيث تهدف هذه المفاوضات إلى التزامات بتحرير تجارة الخدمات يفوق التزامات اتفاقية الجاتس، مما سيدفع بتحرير التجارة في الخدمات إلى مستويات متقدمة.

- ✓ **الاتفاق على قواعد تحكم المشتريات الحكومية والدعم والتدابير الوقائية وآلية لفض المنازعات**: يتعين توصل الدول العربية إلى اتفاق على كيفية التعامل مع المشتريات الحكومية في إطار مفاوضاتها لتحرير التجارة البينية للخدمات. فالاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات لم تنص حتى الآن على قواعد التعامل مع هذه الأمور .ويمكن للدول العربية أن ترسم قواعد جديدة تفصيلية لمقدمي الخدمة في الدول العربية على ما يتعلق بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاتفاق على الدعم والتدابير الوقائية لتجنب المشكلات التي قد تطرأ عنها في المستقبل .كذلك يتعين الاتفاق حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات والفترات الزمنية لتسويتها وهل يقتصر تقديم الشكوى على الحكومات أو السماح لمقدم الخدمة بالقيام بذلك، مما سيسمح للقطاع الخاص بحق اللجوء إلى استخدام نظام إقليمي عربي لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لتجارة الخدمات.[93]

[93] صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص ص :222، 224.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي :

بعد التعرف على مفاهيم المرتبطة بالتجارة الدولية وتحرير خدماتها وخاصة المالية منها وكذا النمو الاقتصادي، ولما كان الجانب النظري غير كاف لتوضيح طبيعة العلاقة بين تحرير تجارة الدولية للخدمات المالية والنمو الاقتصادي تم استخدام الجانب التطبيقي لإثبات فرضية الدراسة التي تؤكد على أن النمو الاقتصادي الذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل ايجابي بتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية التي بدورها تمثل المتغير المستقل وذلك باستخدام نماذج بانل.

المطلب الأول: نماذج الدراسة:

سنتطرق في ما يلي إلى مجموعة النماذج القياسية التي سوف نطبقها لإيجاد العلاقة بين تحرير تجارة الدولية للخدمات المالية والنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك ارتأينا تطبيق النماذج القياسية المستعملة لمعطيات بانل (Panel Data)، وهذا نظرا للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في معطيات طويلة(Longitudinal) والعرضية(Transversal) في نفس الوقت، أي أنها تربط بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي للمعطيات (الأفراد).

ومن أجل التطرق لمختلف النماذج القياسية المستعملة في هذا البحث، ارتأينا في بداية الأمر القيام بإعطاء نظرة تاريخية لكيفية نشأة نماذج بانل، ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال، ثم التطرق إلى مختلف النماذج التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية، وإلى كيفية التعامل مع هذا النوع من النماذج القياسية.

أولا: تحليل التباين ونماذج بانل:

عرف القياس الاقتصادي لمعطيات بانل منذ أربعين سنة من الوجود تطور معتبر سوءا من حيث التطبيقات أو من حيث بناء النماذج الملائمة، ويعود أساس هذه النماذج إلى تحليل التباين والتباين المشترك والتي تسمى كذلك بالنماذج ذات الأثر الثابت، أما أول استعمال لنماذج بانل يعود إلى القرن التاسع عشر وكان ذلك في ميدان علم الفلك و في علم الزراعة وفي هذه الأخيرة استعمل من أجل معرفة المردودية الزراعية حسب أنواع الأسمدة.[94]

سنقوم في ما يلي بربط العلاقة بين نموذج تحليل التباين والنموذج القياسي لبانل، وذلك بإعطاء كيفية المرور من تحليل التباين إلى نموذج بانل.

- **نموذج تحليل التباين (Anova /Analyse de variance)**

[94] Alain Trognon, **L'économétrie des panels en perspective**, Revue d'économie politique , Nov/Déc 2003, p728-729.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز لها بـالمؤشر i ، وهو يتغير من i=1…N ، والبعد الثاني هو البعد زمني، أي أنه مرتبط بالزمن التي تم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد، ومنه نتحصل على ما يسمى (بانل) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين T≥2، أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة، أي T مقطع و NT مشاهدة كلية.[95]

وكل فرد مشاهد يعبر عنه بمؤشرين(I,t) ويكتب أبسط نموذج لتحليل التباين كالأتي :

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \varepsilon_{it} \qquad , i = 1,2..., N; t = 1,2,..., T$$

وبتجزئة التغير الكلي للبيانات إلى مركبتين نتحصل على :

$$\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \bar{y}_{..})^2 = T\sum_{i=1}^{N}(\bar{y}_{i.} - \bar{y}_{..})^2 + \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \bar{y}_{i.})^2$$

حيث : $\bar{y}_{i.} = \frac{\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{N}$ ، $\bar{y}_{..} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{NT}$

و بقسمة كل مركبة من المركبات السابقة على درجة حريتها نتحصل على المعادلة التالية :

التباين الكلي = تباين ما بين الأفراد(دائم) + تباين داخل الأفراد(انتقالي)

حيث أن تباين الأفراد يعبر عن جزء دائم ما بين الأفراد (Between) y_i. أما التباين داخل الأفراد (Within) y_{it}-y_i. ، يعبر عن الجزء المتغير.

- **نموذج التباين الأحادي والإنحدار البسيط**

إذا قمنا بإدخال متغيرة خارجية(مستقلة) x_{it} على نموذج التباين نتحصل على ما يلي:[96]

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \beta x_{it} + \varepsilon_{it} \qquad , i = 1,2..., N; t = 1,2,..., T$$

بحيث يتم تفكيك حسب طريقة المربعات الصغرى إلى جزء دائم (Between):

$$y_{i.} = (\mu + \alpha_i) + \beta x_{i.} + \varepsilon_{i.} \qquad , i = 1,2..., N$$

و إلى جزء انتقالي (Within):

$$y_{it} - y_{i.} = \beta(x_{it} - x_{i.}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon), i = 1,2..., N, t = 1,2,..., T$$

وعليه فان التقديرات السابقة ناتجة عن التغير الكلي والذي بدوره ينقسم إلى تغير دائم (طويل المدى) و العنصر القصير المدى (انتقالي)، وما يمكن ملاحظته أن تقديرات معلمة المتغيرة الخارجية B يتغير حسب النموذج المقدر.

---

[95] Alain Trognon, **op cit** , p130.
[96] **IBID**, p 731.

ثانيا: نماذج بانل الشائعة الاستعمال

عادة عندما نقوم ببناء نموذج بانل فإن الأثر النوعي α_i هو عامل ثابت في الزمن وخاص بكل فرد، بالإضافة إلى ذلك فانه يلعب دور في تحديد المتغير التابع، حيث إذا كان العامل B هو نفسه لكل الأفراد وفي جميع الفترات، فإن الأثر النوعي يقوم بإزالة هذا التجانس، وباعتبار هذا العامل الثابت ففي هذه الحالة نتكلم على نموذج ذو أثر ثابت، وفي الحالة المعاكسة نتكلم عن نموذج ذو أثر عشوائي.

- **نموذج بانل ذو الأثر ثابت:** يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج إلى:[97]

✓ **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر أي من بلد إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر آخر يتمثل في الأثر الفردي.

✓ **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما تغير المعامل الثابت متعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد (البلدان) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة ما بين هذه البلدان.

✓ **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير العامل الثابت متعلق بالزمن، وبتغير الأفراد (البلدان).

✓ **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل:** يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقل، أو بتغير إما العاملالثابت متعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد (البلدان)، أو الاثنان معاً.

يسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج الجماعي للمعطيات (Pooled Data)، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة بالخطأ العشوائي في نموذج بانل تتمثل في كون لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.[98]

- **نموذج بانل ذو الأثر العشوائي:**

من أجل التفرقة بين النماذج ذات الأثر الثابت والأثر العشوائي، تتفق العديد من الدراسات في أن تطبيق نموذج الأثر الثابت عندما تكون N مشاهدة تشكل المجتمع ككل، ويمكن تبرير استعمال الأثر العشوائي لما تكون N فرد المشاهدة تشكل عينة من هذا المجتمع.[99]

ويتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي و الزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب، تتمثل طريقة التقدير

---

[97] Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Novembre 2003,p3-4.

[98] J.Johnston, **MéthodesEconométriques,** Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara,Paris, Ed Economica , 1985, p 471.

[99] Alain Trognon, **op cit** , p733.

الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة(GLS)، أو عن طريق طريقة تربط بين التقدير "ما بين الأفراد"(Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within).

بالإضافة إلى ذلك هناك نموذج آخر متمثل في نموذج ذو المعاملات العشوائية، والمتمثل في وجود تغير العشوائي لكل من معالم المتغير المستقل والثابت.

ثالثا: تقدير نماذج بانل ذات الأثر الثابت والعشوائي

كما ذكرنا من قبل فإن التغيرات التي تنتج في هذا النوع من النماذج نابعة من المعامل الثابت، حيث أنها تسمح من تحديد الأثر الفردي الغير ملاحظ في النموذج، والتي يتم استخراجه من الثابت، وعليه من أجل تحديد هذا الأثر سنتطرق إلى مختلف الطرق التي تسمح لنا من تقدير كل من نماذج بانل ذات الأثر الثابت والعشوائي وكيفية التعامل معها، أي إعطاء مختلف الاختبارات التي تسمح من معرفة إن كان هناك فعلا أثر ثابت وأثر عشوائي، وكيفية اختيار أحسن نموذج.

1- نماذج بانل ذات الأثر الثابت:

من أجل تقدير هذا النموذج هناك طريقتين، الطريقة الأولى تتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية، أما الثانية فهي طريقة التفكيك الناتجة من تقدير "ما بين الأفراد"(Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within)، لكننا في دراستنا هاته سنركز على الطريقة الأولى، ثم نقوم بتقديم النموذج الذي يتغير فيه كل من الزمن و الأفراد، وكيفية تقديره.

- **تقدير نموذج ذو الأثر الثابت:**

✓ **طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)** [*]

عادة ما نربط نموذج بانل ذو الأثر الثابت بهذه الطريقة وهذا نظرا لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث إذا قمنا بوضع α_i المعلمة التي نريد تقديرها؛ ونضع Y_I و X_I لمشاهدات T المتعلقة بالفرد I يصبح النموذج كما يلي [100]:

$$Y_i = X_i\beta + i\alpha_i + \varepsilon_i$$

وبتجميع الأفراد نتحصل على :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & i & \cdots & 0 \\ \vdots & & & \\ 0 & 0 & \cdots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

(*) LSDV : Least Squares Dummy Variable

[100] Wiliam Green , **Ecnometric Analysis**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p287-288.

وإذا وضعنا di المتغيرة الصورية المتعلقة بالفرد i نتحصل على:

$$Y = [X\ d_1\ d_2 \cdots d_n]\begin{bmatrix}\beta\\ \alpha\end{bmatrix} + \varepsilon$$

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة D $n_T \times n$ وبتجميع الأسطر نتحصل على :

$$Y = X\beta + D\alpha + \varepsilon$$

ومنه فإن تقدير معالم β لهذا النموذج يتم عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$b = [X'M_D X]^{-1}[X'M_D Y]$$

مع: $M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 \cdots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 \cdots & 0 \\ & \cdots & & \\ 0 & 0 & 0 & M^0 \end{bmatrix}$$

و التي تمثل المصفوفة القطرية التالية :

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كمايلي : $M^0 = I_T - \frac{1}{T}ii'$

نستنتج من العلاقة السابقة أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع $M_D Y$ و المتغير المستقل $M_D X$؛ يكافئ تطبيق انحدار كل من $[y_{it} - \bar{y}_{i.}]$ على $[x_{it} - \bar{x}_{i.}]$، حيث تمثل $\bar{y}_{i.}$ و $\bar{x}_{i.}$ متوسط المشاهدات لشعاع العمودي ذات K سطر المتعلقة بالفرد i.

وعليه مما سبق يمكن تقدير معالم المتغيرات الصورية عن طريق تجزئة معادلة الانحدار كالأتي :

$D'D\hat{\alpha} + D'XD = D'Y$ ؛ منه $\hat{\alpha} = [D'D]^{-1}D'(Y - Xb)$، وهذا يعني لكل فرد لدينا $\hat{\alpha}_i = \bar{y}_{i.} - b'\bar{x}_{i.}$.

✓ **مصفوفة التباين والتباين المشترك واختبار الأثر الفردي**

❖ **مصفوفة التباين والتباين المشترك:** تعطى مصفوفة التباين والتباين التقاربية المرافقة لمعلمة b هي:

$$Est.Asy.Var[b] = s^2[X'M_D X]^{-1}$$

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\alpha}_i)^2}{nT - n - K} = \frac{(y - M_D Xb)(y - M_D Xb)}{(nT - n - K}$$

حيث :

أما مصفوفة التباين التقاربية للأثر الفردي تعطى كما يلي: $Est.Asy.Var[\hat{\alpha}_i] = \frac{\sigma^2}{T} + \bar{x}'_{i.}\{Asy.Var[b]\}\bar{x}_{i.}$

❖ **اختبار الأثر الفردي الجماعي:**

يسمح اختبار ستودنت من اختبار وجود أو عدم وجود α_i ، وعليه فهي تسمح من معرفة وجود أو عدم وجود الأثر لكل فرد من مجموعة معينة فقط، وهذا غير أساسي في هذا النوع من النماذج الانحدار؛ ولكن ما هو أساسي هو معرفة إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات، في هذه الحالة فإن الاختبار الملائم هو اختبار فيشر F والذي يعطى بالعلاقة التالية:[101]

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{\left(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}\right)}{(1-R^2_{LSDV})/(nT-n-K)}$$

حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو تقدير الإجمالي(Pooled)، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

- **تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن و الأثر الفردي:**

يمكن توسيع النموذج المتغيرات الصورية بإضافة الأثر الزمني، ومنه يصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = x'_{it}\beta + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

تحت القيد التالي : $\sum_{i=1}^{n}\alpha_i = \sum_{t=1}^{T}\gamma_t = 0$

وعليه من أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتغيرات كما يلي :[102]

$$x^*_{it} = x_{it} - \bar{x}_{i.} - \bar{x}_{.t} + \bar{\bar{x}} \quad \text{و} \quad y^*_{it} = y_{it} - \bar{y}_{i.} - \bar{y}_{.t} + \bar{\bar{y}}$$

حيث : $\bar{y}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} y_{it}$ ، $\bar{\bar{y}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} y_{it}$ ، $\bar{x}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{it}$ ، $\bar{\bar{x}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} x_{it}$

وبالنسبة للثوابت الأخرى يتم الحصول عليها عن طريق المعادلات التالية :

$$\hat{\mu} = \bar{\bar{y}} - \bar{\bar{x}}'b \text{ ، } \hat{\alpha}_i = (\bar{y}_{i.} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_{i.} - \bar{\bar{x}})'b \text{ ، } \hat{\gamma}_t = (\bar{y}_{.t} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_{.t} - \bar{\bar{x}})'b$$

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b متحصل عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقدير x^*_{it} كما يلي :

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

2- **نماذج بانل ذات الأثر العشوائي:**

---

[101] IBID, p289.
[102] IDEM, p291.

يتم استعمال هذا النوع من النماذج إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماماً بالمتغيرات المقدرة، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج هناك طريقتين للتقدير؛ متمثلتين في طريقة المربعات الصغرى المعممة و طريقة التفكيك الناتجة عن التقدير "ما بين الأفراد"(Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within)، سنتطرق في ما يلي إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة و إلى كيفية اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي.[103]

- **طريقة التقدير:**

✓ **طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)**

ليكن النموذج التالي:[104] $y_{it} = x'_{it}\beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$

مع افتراض: $E(\varepsilon_{it}) = E(u_i) = 0$ ؛ $E(\varepsilon_{it}^2) = \sigma_\varepsilon^2$ ؛ $E(u_{it}^2) = \sigma_u^2$ ؛

$E(\varepsilon_{it}u_j) = 0, \forall i,t,j$ ؛ $E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js}) = 0,\ t \neq s, i \neq j$ ؛ $E(u_i u_j) = 0, i \neq j$.

حيث: u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I و هو ثابت في الزمن.

ومن أجل المشاهدات Tنضع: $\eta_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$ والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث: $E[\eta_{it}^2] = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$ ، $E[\eta_{it}\eta_{is}] = \sigma_u^2; t \neq s$ ،

$$E[\eta_{it}\eta_{js}] = 0; \forall t \wedge s, i \neq s$$

ونضع لكل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i: $\Sigma = E[\eta_i \eta'_i]$ إذا:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 \cdots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 \cdots & \sigma_u^2 \\ & \cdots & & \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 \cdots & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix} = \sigma_u^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 i_T i'_T$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس n_T هي:

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 \cdots 0 \\ 0 & \Sigma & 0 \cdots 0 \\ & & \vdots \\ 0 & 0 & 0 \cdots \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

إذا تقدير معالم النموذج عن طريق طريقة المربعات الصغرى تعطى بالعلاقة التالية:

$$\hat{\beta} = (X'\Omega^{-1}X)^{-1}X'\Omega^{-1}y = (\sum_{i=1}^{n} X'_i \Omega^{-1} X_i)^{-1} (\sum_{i=1}^{n} X'_i \Omega^{-1} y_i)$$

---

[103] للمزيد من التفصيل عن طريقة التفكيك Within و Between أنظر:

- Jerry A.Haussman, William E.Taylor, Pannel Data Unobservale Individual Effects, Econometerica, Vol 49, N°6, Novembre 1981,p:1379-1382.

[104] Wiliam Green ,op cit ,p: 294-295.

ومن أجل إيجاد هذه المعالم عن طريق المربعات الصغرى العادية يجب تحويل المعطيات كما جرت العادة في النموذج العادي(*)، ولهذا يجب معرفة $\Omega^{-\frac{1}{2}}=[I_n\otimes\Sigma]^{-\frac{1}{2}}$، مما يتطلب إيجاد $\Sigma^{-\frac{1}{2}}$ والتي تقدر بـ:

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}}=\frac{1}{\sigma_\varepsilon}\left[I-\frac{\theta}{T}i_T i_T'\right]$$ ، حيث : $$\theta=1-\frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sigma_\varepsilon^2+T\sigma_u^2}}$$

وعليه فإن التحويل اللازم لكلا من y_i و X_i هو كالآتي :

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}}y_i=\frac{1}{\sigma_\varepsilon}\begin{bmatrix}y_{i1}-\theta\bar{y}_{i.}\\ y_{i2}-\theta\bar{y}_{i.}\\ \vdots\\ y_{iT}-\theta\bar{y}_{i.}\end{bmatrix}\quad \Sigma^{-\frac{1}{2}}X_i=\frac{1}{\sigma_\varepsilon}\begin{bmatrix}X_{i1}-\theta\bar{X}_{i.}\\ X_{i2}-\theta\bar{X}_{i.}\\ \vdots\\ X_{iT}-\theta\bar{X}_{i.}\end{bmatrix}$$ و

إلا أن مصفوفة التباينات Σ غير معلومة، وعند القيام بحساب هذه المصفوفة يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة المربعات الصغرى الممكنة (Feasible Generalized Linear Regression « FGLS »)

✓ **حساب مصفوفة التباينات Σ :**

لحساب مصفوفة التباينات المركبة نتبع الخطوات التالية :

حساب النموذج التالي: $y_{it}-\bar{y}_{i.}=[x_{it}-\bar{x}_{i.}]'\beta+[\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.}]$ والذي يسمح من إزالة عدم التجانس، وبما أن:

$$E\left[\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.})^2\right]=(T-1)\sigma_\varepsilon^2$$

فإن التقدير الغير متحيز لـ σ_ε^2 للمشاهدات T والمتعلقة بالمجموعة i هو:

$$\sigma_\varepsilon^2(i)=\frac{\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.})^2}{T-1}$$

وعليه فإن تقدير بواقي LSDV عن طريق درجة الحرية المصححة نتحصل على σ_ε^2 :

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2=s_{LSDV}^2=\frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(e_{it}-\bar{e}_{i.})^2}{nT-n-K}$$

أما تقدير قيمة σ_u^2 تتم كما يلي : نقوم بحساب تباين النموذج الإجمالي، الذي يضم الثابت المشترك (Pooled) فنتحصل على :[105]

---

* للمزيد من التفصيل في كيفية تفادي طريقة المربعات الصغرى المعممة والحصول على نفس النتيجة عن طريق المربعات الصغرى بالقيام بالتحويلات على المتغيرات في النموذج العادي أنظر: Régis Bourbonnais, Econométrie, 3 édition, Paris, Dunod, 2000,p126-129-

$$p\lim S^2_{Pooled} = p\lim \frac{e'e}{nT-K-1} = \sigma^2_\varepsilon + \sigma^2_u$$

$$\Rightarrow \hat{\sigma}^2_u = S^2_{Pooled} - S^2_{LSDV}$$

- **اختبار التحديد:**

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل نستعمل ما يسمى باختبار التحديد والذي يتمثل فيما يلي :[106]

✓ **اختبار الأثر العشوائي(حالة نموذج الأفراد):**

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار "برش و باقن" (Breusch and Pagan 1980)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاقرانج المتعلق بـالأخطاء $\hat{u}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى حيث اختبار فرضية العدم والبديلة كما يلي :

$$H_0: \quad \sigma^2_u = 0$$
$$H_1: \quad \sigma^2_{\mathrm{u}} \neq 0$$

والذي يتم اختبارها عن طريق الكمية التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}^2_{it}} - 1 \right)^2 \mapsto \chi^2_1$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة.

✓ **اختبار الأثر العشوائي(حالة نموذج الزمن):**

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نتبع نفس الخطوات السابقة، غير أن اختبار فرضية العدم والبديلة تكونان كالآتي:

$$H_0: \quad \sigma^2_\lambda = 0$$
$$H_1: \quad \sigma^2_\lambda \neq 0$$

يتم عن طريق الكمية التالية:

---

[105] للمزيد من التفصيل أنظر:Wiliam Green , op cit , p297-298-

[106] Madala, G.S, opcit , p 311-312.

$$LM = \frac{nT}{2(n-1)}\left(\frac{\sum_{t=1}^{T}\left(\sum_{i=1}^{n}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

والتي تتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه .

✓ **اختبار هوسمان (Haussman)**

من أجل تحديد أحسن نموذج عندما نقوم بمقارنة نماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي، نستعمل اختبار "هوسمان"، والذي يعطى بالعلاقة التالية :[107]

$$H = \chi^2(K-1) = \left[b-\hat{B}\right]' \hat{\psi}^{-1}\left[b-\hat{B}\right]$$

حيث : $\hat{\psi} = Var\left[b-\hat{B}\right] = Var[b] - Var\left[\hat{B}\right]$ و تمثل كل من مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعالم الانحداريةb المتحصل عليها من طريقة LSDV ماعدا الثابت، ومصفوفة التباين والتباين المشترك لنموذج الأثر العشوائي $\hat{B}$ بدون الثابت، وعليه تحت فرضية العدم فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر العشوائي وهذا يعني أن الأثر الفردي غير مرتبط بالمتغيرات الأخرى، في الحالة المعاكسة فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

أولا: متغيرات الدراسة

تم الاعتماد في هاته الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي حتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية، من أجل ذلك قمنا بإدخال عدد من المؤشرات الاقتصادية بوصفها متغيرات مستقلة، إذ من المتوقع أن يكون لها أثر بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي، وقد تم استعمال هذه المتغيرات من طرف أغلب الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم التجريبية السابقة، وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بالمتغيرات التالية:

جدول رقم (7): **متغيرات الدراسة**

المتغير التابع	TCROI	معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات المستقلة	TPOP	معدل النمو السنوي للسكان
	TCCP	معدل النمو للتجارة السلعية
	TCCS	معدل النمو للتجارة الخدمية
	TINF	معدل التضخم
	POLS	معدل الاستقرار السياسي

[107] للمزيد من التفصيل أنظر :.Jerry A.Haussman, William E.Taylor, **op cit** ,p1382-1383-

Wiliam Green, **op cit**, p300-301.

المصدر: من إعداد الطالبات

- **مؤشر الانفتاح في الخدمات المالية (KAOPEN):**[108] سوف نعتمد في هذه الدراسة على مؤشر (KAOPEN) الصادر عن أعمال كل من Chinn and Ito (2002)، والذي يحدد درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على المعاملات المتعلقة لحساب رأس المال، ويضم مؤشر (KAOPEN) 182 دولة إبتداءا من سنة 1970، يأخذ قيمة محصورة ما بين 1.86- (الحد الأقصى من القيود على حساب رأس المال) و 2.17 (الحد الأدنى من القيود على حساب رأس المال)، حيث كلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كلما كان حساب رأس المال أكثر تحرراً، ويتم تكوين هذا المؤشر من خلال أربعة متغيرات ثنائية تنشر سنوياً في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي. (AREAR: Annual report on exchange arrangements and exchange restrictions). وتأخذ هذه المتغيرات الثنائية إما القيمة 0 (في حالة عدم التحرير) أو 1 (في حالة التحرير)، هي كالآتي:
  - ✓ K_1 : متغير إلى تحرير سعر الصرف (إعتماد سعر الصرف المتعدد).
  - ✓ K_2 : متغير يشير إلى تحرير المعاملات الخاصة بالحساب الجاري.
  - ✓ K_3 : متغير يشير إلى تحرير المعاملات الخاصة بحركة رؤوس الأموال.
  - ✓ K_4 : متغير يشير إلى تحرير الصادرات.
- **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي(TCROI):** هو المتغير التابع في الدراسة والذي يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة و المعبر عنه بالنمو الاقتصادي.
- **معدل النمو السنوي للسكان(TPOP):** حسب الأدبيات النظرية للاقتصاد يؤثر إرتفاع معدل النمو السكاني سلبا على النمو الاقتصادي للدول.
- **معدل النمو للتجارة السلعية** (TCCP)**:** حيث من المتوقع أن الزيادة في معدل النمو للتجارة السلعية سوف تؤثر ايجابا على معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل النمو للتجارة الخدمية** (TCCS)**:** نفس الشيء بالنسبة لمعدل النمو للتجارة الخدمية فمن المتوقع أن الزيادة في هذا المعدل سوف تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل التضخم** (TINF)**:** هو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين، وتم إدخال معدل التضخم كمتغير تفسيري للنمو الاقتصادي بناءًا على الكبح المالي المستثمر في الدول النامية.

[108] بلقاسم بن علال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 177.

- **معدل الاستقرار السياسي (POLS):** تم استخدام متغير وهمي والذي يعبر عنه بالاستقرار السياسي، إذ تعطى الدولة المستقرة سياسيا (1)، وتعطى الدولة غير المستقرة سياسيا (0).

ثانيا: عينة وفترة الدراسة:

عينة الدراسة تتكون من مجموعة الدول العربية المتمثلة في الدول التالية: الأردن- الإمارات- البحرين ـ تونس ـ الجزائر ـ السعودية ـ عمان ـ قطر ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب، وقد تم اختيار دول العينة لكونها من الدول التي التزمت بتحرير قطاعها الخدمي وفقا للاتفاقية العمة للتجارة في الخدمات (GATS)، أو من الدول الراغبة في الانضمام إليها بالإضافة إلى مدى توفر المعطيات حول متغيرات الدراسة، أما عن فترة الدراسة فتمتد من سنة إلى غاية سنة 2015 وتم تحديدها لاعتبار أن هذه الفترة من الفترات التي شهدت بروز العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية المهمة.

ثالثا: تقدير وتحليل أثر التحرير في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي:

لقياس أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة المكونة من (12) دولة خلال الفترة 2000-2015، سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled)، نموذج ذو الأثر الثابت و نموذج ذو الأثر العشوائي، ثم اختيار النموذج الملائم للتحليل وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews 09.

جدول رقم (8): تقدير نماذج الدراسة

المتغيرات	النموذج الإجمالي (Pooled)	نموذج ذو الأثر الثابت (LSDV)	نموذج ذو الأثر العشوائي
KAOPEN	1.02	0.36	**1.02**
	(0.08)	(0.87)	**(0.07)**
TCCP	36.54	37.38	**36.54**
	(0.00)	(0.00)	**(0.00)**
TCCS	2.61	2.37	**2.61**
	(0.02)	(0.04)	**(0.02)**
TINF	0.80	0.91	**0.80**
	(0.00)	(0.00)	**(0.00)**
TPOP	0.08-	0.51-	**0.08-**
	(0.78)	(0.13)	**(0.78)**
POLS	5.04	4.80	**1.87**
	(0.03)	(0.35)	**(0.03)**
الثابت C	1.87	3.58	**1.87**
	(0.43)	(0.36)	**(0.42)**
معامل التحديد R^2	0.271	0.329	**0.271**

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملاحق (01)، (02) و(03)

بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الاعتماد على اختبارين اختبار (Breusch and Pagan) و اختبار هوسمان (Hausman).

- **اختبار (Breusch and Pagan):**

ومن أجل إثبات وجود الأثر العشوائي وقبوله في المرحلة الأولى نستعمل اختبار (Breusch and Pagan) والذي يستعمل مضاعف لاقرانج لاختبار:

فرضية العدم: نموذج الانحدار الاجمالي هو الملائم

الفرضية البديلة: نموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي هو الملائم

الجدول رقم (9): **نتائج إختبار (Breusch and Pagan):**

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P value
اختبار (Breusch and Pagan)	0.016	0.89

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق (04).

من خلال نتائج الجدول رقم (09) نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي فالنموذج الملائم للتحليل هو النموذج الاجمالي (Pooled) لأن قيمة P value تساوي 0.89 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني لاوجود للآثار الثابتة والعشوائية وهذا كافي دون الذهاب إلى اختبار هوسمان (Hausman).

ومن خلال النموذج الاجمالي (Pooled) نستنتج:

- **مؤشر الانفتاح في الخدمات المالية (KAOPEN):** له أثر موجب وغير معنوي عند مستوى معنوية 5% لكنه معنوي عند مستوى المعنوية 10%، أي أن هناك علاقة طردية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، حيث كلما زاد التحرير المالي للخدمات بـ1% كلما زاد النمو الاقتصادي بـ1.02%، وبالتالي زيادة التحرر في الخدمات المالية سوف تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، فتحرير القطاع المالي سيؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات مالية تتسم بانخفاض كلفتها وتحسن نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر إيجابي على الدخل والنمو الاقتصادي.
- **معدل النمو للتجارة السلعية** (TCCP): له أثر موجب و معنوي عند مستوى المعنوية 5 ٪ أي أن هناك علاقة طردية بين نمو التجارة السلعية والنمو الاقتصادي، حيث كلما زادت حركة التجارة السلعية في الدول كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

- **معدل النمو للتجارة الخدمية** (TCCS): له أثر موجب و معنوي عند مستوى المعنوية 5 ٪ أي أن هناك علاقة طردية بين نمو التجارة الخدمية والنمو الاقتصادي ، حيث كلما زادت حركة التجارة الخدمية في الدول كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل التضخم** (TINF): له أثر موجب و معنوي عند مستوى المعنوية 5 ٪ ، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي ، حيث كلما زاد معدل التضخم في الدول كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة لا تعبر عن الوضع الحقيقي والسبب في ذلك أن أغلب الدول العربية تعتمد على المحروقات في اقتصادياتها.
- **معدل النمو السنوي للسكان (TPOP):** له أثر سالب و غير معنوي عند مستوى المعنوية 5 ٪ أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو السنوي للسكان والنمو الاقتصادي ، حيث كلما زاد معدل النمو السكاني للدول كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي، يرجع ذلك إلى أن الزيادة في عدد السكان سيؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى البطالة والذي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.
- **معدل الاستقرار السياسي** (POLS): الاستقرار السياسي له أثر ايجابي معنوي عند مستوى المعنوية 5٪ على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي مرتبط بالوضع السياسي لهاته الدول فكلما حققت نوعا من الاستقرار كان له أثر ايجابي على الوضع الاقتصادي.

خلاصة:

بما أن الدراسات النظرية لم تتوصل إلى نتيجة قطعية للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية للخدمات والنمو الاقتصادي واختلاف الآراء في تحديد طبيعتها، فقد قمنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي لدول عربية خلال الفترة (2000-2015) ، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النموذج القياسي، ومعالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية فقد تم الوصول إلى أن:

- زيادة التحرر في الخدمات المالية سوف تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، لأن تحرير القطاع المالي سيؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات مالية تتسم بانخفاض كلفتها وتحسن نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر إيجابي على الدخل والنمو الاقتصادي.
- كلما زادت حركة التجارة السلعية والخدمية لدول العربية (التبادل التجاري) كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.
- الاستقرار السياسي له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي مرتبط بالوضع السياسي لهاته الدول فكلما حققت نوعا من الاستقرار كان له أثر ايجابي على الوضع الاقتصادي.

الخاتمـــــة

حاولنا في هاته الدراسة الوقوف على آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على التجارة الدولية في مجموعة من الدول العربية، حيث تمثل التجارة الدولية دوراً متزايد الأهمية في العديد من الدول، ويعود سبب ذلك إلى الصفقات العابرة للحدود والحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنتج عن عملية تحرير تجارة الخدمات.

وقد رأينا في هاته الدراسة كيف أنه عن طريق تحرير التجارة الدولية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية والاستيرادية بشكل يحقق له المزايا والمكاسب إضافة إلى حصوله على العملة الصعبة والدخول للأسواق العالمية، ونورد فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها وكذا أهم التوصيات بخصوص تحرير الخدمات وتطوير قطاعات الخدمات التجارية في الدول العربية، وفي الأخير نقدم بعض الاقتراحات البحثية لدراسات مستقبلية.

1- **نتائج اختبار الفرضيات**:

- إن تحرير تجارة الخدمات الدولية ينطوي على فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية من خلال إزالة العوائق التي تعترض التجارة، ومن خلال تخفيض الإجراءات التي تمنع توفر المعاملة الوطنية وتزيد من فرص النفاذ للأسواق.
- التحرير في الخدمات المالية له آثار ايجابية وسلبية على النمو الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من الدراسات على وجود أثر ايجابي في المدى البعيد على النمو الاقتصادي للدول، وذلك مع شرط وجود نظام مالي متطور يساعد في تجنب الأزمات المصرفية. كما أن هناك دراسات خلصت إلى وجود أثر سلبي لتحرير الخدمات المالية على معدلات النمو المحققة في الاقتصاد، والتي وحسب رأيهم تتوقف زيادتها على مدى الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- التجارة العربية للخدمات لها دور مهم ومتزايد في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أهم العوامل في اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي، كما يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط في اقتصاديات الدول العربية.
- زيادة التحرر في الخدمات المالية سوف تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في الدول العربية.

2 **نتائج الدراسة**:

من خلال مناقشتنا لاختبار فرضيات الدارسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ يختلف أثر تحرير الخدمات المالية على النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، حيث لا توجد دولة مستفيدة ولا متضررة من تحرير تجارة الخدمات بالمطلق، حيث تتوقف درجة الاستفادة والضرر على مستوى التقدم الاقتصادي و الإمكانات المالية والقدرات التكنولوجية لكل دولة.

- ✓ يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط في اقتصاديات الدول العربية، الأمر الذي جعل التجارة العربية للخدمات لها دور مهم ومتزايد في النشاط الاقتصادي، فقد قامت الدول العربية بخطوة هامة من خلال وضع إطار لأول اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، بما يتماشى مع اتفاقية الجاتس بشأن التجمعات الإقليمية، والأمل الكبير أن يكون تبادل الالتزامات في إطار هذه الاتفاقية أوسع وأكثر شمولاً مما تم تقديمه في الجاتس.
- ✓ إن زيادة التحرر في الخدمات المالية سوف تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، لأن تحرير القطاع المالي سيؤدي إلى تعزيز المنافسة وتقديم خدمات مالية تتسم بانخفاض كلفتها وتحسن نوعيتها، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول العربية، هذا بدوره له أثر إيجابي على الدخل والنمو الاقتصادي.

3 **التوصيات**:

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

- ✓ مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الدولية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع الخدمات المالية في التجارة الدولية، وتفعيله بما يخدم الاقتصاد الوطني بصفة خاصة ويعزز مركزه في الاقتصاد العالمي إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.
- ✓ الاهتمام الجدي بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومحاولة دراسة مختلف جوانبها، لمعرفة حقيقة الالتزامات المترتبة والآثار على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وصياغة سياسات لتسهيل الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.
- ✓ على الدول العربية أن تفهم قواعد الجاتس فهما جيداً لتوجيهها لتحقيق مصالحها وأهدافها بما لا يُخل بقواعد الأمن القومي لديها والحاجات الأساسية لشعوبها.
- ✓ يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، لذا ينبغي مراجعة التشريعات التي تحكم قطاع الخدمات في الدول العربية والخاصة بتحرير تجارة الخدمات لزيادة فعاليتها، وفي هذا الإطار يجب أن تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات.

4 أفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي يمكن أن تفتح أفاق ومجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية والنمو الاقتصادي كما يلي:

- يمكن دراسة أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي باستعمال نماذج قياسية أكثر تطورا مثل نموذج بانل الديناميكي ...
- اللوائح والقواعد التنظيمية المحلية وتأثيرها على تحرير تجارة الخدمات.
- أثر تحرير الخدمات المالية على التكامل الاقتصادي العربي.

المراجع

قائمة المراجع

➢ المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب :

1- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتب الأكاديمي، عمان، 2006.

2- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.

3- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

4- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، التحليل الكلي والجزئي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

5- عدنان شوكت شومان، **"اتفاقية الجات الدولية: الرابحون دائما والخاسرون دائما"**، دار المستقبل، دمشق، 1998.

6- علاء كمال، **الجات ونهب الجنوب**، : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1996.

7- غازي صالح محمد الطائي، **الاقتصاد الدولي**، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1999.

8- محمد محي مسعد، **"الاتجاهات الحديثة في السياحة"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

9- مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، 2004.

10- موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية** ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

11- مونيتيل بيترج، **التمويل والرفاهية والنمو**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.

12- يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

✓ الرسائل والأطروحات الجامعية :

1- بلقاسم بن علال ، **سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة الدول النامية (1980-2010)**، رسالة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2009.

2- شافية بن عيسى، **أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

3- عادل أحمد موسى إبراهيم، **"أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على سياسات إعادة التأمين في الدول النامية مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2000.

4- عتيقة وصاف ، **"آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013.

5- فاطمة الزهراء بلخير، **آثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي**، رسالة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، ، المركز الجامعي بغرداية، 2012/2011.

6- فاطمة الزهراء بن شعيب، **"دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي ـ دراسة حالة الأسواق المالية الخليجية ـ "**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

7- فاطمة بوسالم، **آثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية ـ حالة الجزائر**ـ ، رسالة ماجستير، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

8- متولي عبد القادر السيد، **" أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النظام المصرفي"**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 1998.

9- محمد عبد الكريم بوغزالة، **آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

10- محي الدين حمداني،**" حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"**، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

11- ميلود وعيل ، **"المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

12- ناصر صلاح الدين غربي ، **سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007.

13- نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية**–دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

✓ **الدوريات والمجلات :**

1- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثامنة، 2009، العدد 81.

2- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة السابعة، 2008، العدد 73.

3- سمير حنا بهتام، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة (1990-2009)**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 22.

✓ **التقارير والقوانين والقرارات :**

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المقدمة للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الكويت 2008.

2- صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الفصل الثاني عشر.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الأول(يناير– مارس 2016).

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الواحدة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل– يونيو 2013).

✓ **الأوراق البحثية :**

1- حسن عبيد، **"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"**، أوراق اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة مصر، العدد 20، نوفمبر 2002.

2- محمد الحسن الخليفة، **"النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية"**، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة مصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد(69)، سبتمبر2013.

✓ **المؤتمرات :**

1- صفية أحمد أبوبكر، **"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS) "**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسيوط، مصر، 2016/10/09.

2- محمد بن إبراهيم التوجري، **التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة والبيئة، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007.

✓ **المواقع الالكترونية :**

1- وزارة التجارة و الصناعة، اتفاقية التجارة في الخدمة بمنظمة التجارة العالمية، **www.tas.gov.eg**، 2016/12/09.

➢ المراجع باللغة الأجنبية:

✓ **LIVRES:**

1- J.Johnston, Méthodes Econométriques, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara, Paris, Ed Economica , 1985.

2- James B. Ang, **Financial development. liberalization and technological deepening** , Jomnal of International Money and Financek. Available at the following.

3- James hodg, "**liberalization of Trade in Services in Developing Countries**";the word bank, washington; 2004.

4- Levine, R. and Zervos, S., **Stock markets, banks, and economic growth**. American Economic Review 88**..**

5- Nacer Bernou, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un systè-me fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Economique (G.A.T.E.), Université Lumière Lyon 2, 2007.

6- Samy Ben Nacem, Samir Ghazouani and Mohammed Omran. **Does stock market liberalization spur financial and economic development in the MENA region?** Jornal of International Money and **Finance,2008.**

7- Wiliam Green , Ecnometric Analysis, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

✓ **THESE:**

1- NAWEL BENTAHAR**, Les Conditions prealables au succes de la liberalisation nanciere: application aux pays du Maghreb et du Machrek** , Thèse nouveau régime Présentée et soutenue publiquement Pour l'obtention du titre de Docteur en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont 1, 18 mai 2005.

2- Saoussen Ben Gamra, Micka□el Clevenot, **Les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en développement Croissance économique ou instabilité financière ?** disponible sur, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00323334 ,visited 12/01/2017

✓ **MAGAZINES:**

1- Dembele Esaïe, **Marche Financier Et Croissance Economique En Côte D'ivoire: ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique «une analyse de la causalité au sens de granger»**, D.E.S.S.Hautes Études en Gestion de la Politique Économique 11ème Promotion (2009-2010), REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE Union-Discipline-Travail.

2- Demis Quinn, **The correlates of change in international financial regulation**, The American political science review, Vol 91, No 3, 3/9/1997, Available at the URL

3- Goux J.-F., "**Les fondements de l'économie de découvert : A propos de la théorie de la liquidité de Hicks**", Revue Economique, vol. 41, n°4 ,1990.

4- Hiro ITO, **Financial development and financial liberalization in Asia : Thresholds, institutions and the sequence of liberalization**, North American Journal of economics and finance, 17/08/2006.

✓ **ARTICLES:**

1- Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, Revue d'économie politique , 113 (6 Nov/Déc 2003.

2- Available at the following URL www.sciencedirect.conm/sciencefarticley'piifSOl ,Accessed 12/03/2015.

3- URL:www.sciencedirect.com/science/article/piUSOO142921.pdf (Accessed 15/03/2015).

✓ **REPORTS:**

1- Robert Yaffee, A primer for panel data analysis, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Novembre 2003. Vittorio Grilli and Gian Maria Milesi-Fen'etti. Economic effects and structural detenninants ofcapital controls, IMF Working Paper, WP/95/3 1. March 1995.

✓ **Web sites:**

1- http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/YemenFourthDay. pdf, visited 12/12/2016.

الملاحق

الملحق رقم (01): **نتائج تقدير النموذج الإجمالي** (Pooled)

Dependent Variable: TCROI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 22:02
Sample: 2000 2015
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 186

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KAOPEN	1.024394	0.584742	1.751874	0.0815
TCCP	36.54811	7.102867	5.145543	0.0000
TCCS	2.613451	1.173755	2.226572	0.0272
TINF	0.803996	0.219128	3.669073	0.0003
TPOP	-0.088034	0.321427	-0.273885	0.7845
POLS	5.043261	2.433892	2.072097	0.0397
C	1.877020	2.380736	0.788420	0.4315

R-squared	0.271781	Mean dependent var	10.75769
Adjusted R-squared	0.247371	S.D. dependent var	12.59477
S.E. of regression	10.92649	Akaike info criterion	7.657166
Sum squared resid	21370.50	Schwarz criterion	7.778565
Log likelihood	-705.1164	Hannan-Quinn criter.	7.706362
F-statistic	11.13417	Durbin-Watson stat	1.858563
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 09

الملحق رقم (02): **نتائج تقدير النموذج ذو الأثر الثابت** (LSDV)

Dependent Variable: TCROI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 22:05
Sample: 2000 2015
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 186

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KAOPEN	0.368930	2.346125	0.157251	0.8752
TCCP	37.38203	7.184202	5.203365	0.0000
TCCS	2.373441	1.174196	2.021333	0.0448
TINF	0.919211	0.243362	3.777130	0.0002
TPOP	-0.518800	0.347143	-1.494482	0.1369
POLS	4.808180	5.132688	0.936776	0.3502
C	3.581274	3.980493	0.899706	0.3696

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.329966	Mean dependent var	10.75769
Adjusted R-squared	0.262165	S.D. dependent var	12.59477
S.E. of regression	10.81857	Akaike info criterion	7.692171
Sum squared resid	19662.96	Schwarz criterion	8.004340
Log likelihood	-697.3719	Hannan-Quinn criter.	7.818674
F-statistic	4.866690	Durbin-Watson stat	1.996746
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 09

الملحق رقم (03): **نتائج تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي**

Dependent Variable: TCROI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/21/17 Time: 22:07
Sample: 2000 2015
Periods included: 16
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 186
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KAOPEN	1.024394	0.578966	1.769350	0.0785
TCCP	36.54811	7.032710	5.196874	0.0000
TCCS	2.613451	1.162162	2.248784	0.0257
TINF	0.803996	0.216963	3.705675	0.0003
TPOP	-0.088034	0.318252	-0.276617	0.7824
POLS	5.043261	2.409852	2.092768	0.0378
C	1.877020	2.357220	0.796285	0.4269

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	10.81857	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.271781	Mean dependent var	10.75769
Adjusted R-squared	0.247371	S.D. dependent var	12.59477
S.E. of regression	10.92649	Sum squared resid	21370.50
F-statistic	11.13417	Durbin-Watson stat	1.858563
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.271781	Mean dependent var	10.75769
Sum squared resid	21370.50	Durbin-Watson stat	1.858563

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 09

الملحق رقم (04): **نتائج إختبار (Breusch and Pagan):**

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.016564 (0.8976)	52.87950 (0.0000)	52.89607 (0.0000)
Honda	0.128701 (0.4488)	7.271829 (0.0000)	5.232965 (0.0000)
King-Wu	0.128701 (0.4488)	7.271829 (0.0000)	4.826407 (0.0000)
Standardized Honda	0.795169 (0.2133)	8.224661 (0.0000)	2.303919 (0.0106)
Standardized King-Wu	0.795169 (0.2133)	8.224661 (0.0000)	1.898323 (0.0288)
Gourierioux, et al.*	--	--	52.89607 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 09

فهرس الجداول والأشكال